جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

بقلم: جون يونج

Government of Canada Gouvernement du Canada

HM Government

حقوق الطبع

طبع فى سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالى للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٦

نشر لأول مرة فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦

Small Arms Survey

Graduate Institute of International Studies

Avenue Blanc 47

1202 Geneva

Switzerland

هاتف : ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧

فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

بريد إلكترونى:

smallarm@hei.unige.ch

عنوان الكترونى:

www.smallarmssurvey.org

حرره ايميل لوبرن وكلير مك إيفوى

إعداد الخرائط: د.نضال سليم

طباعة Nbmedia فى جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولى (ISBN) : 2-8288-0079-2

أعد الترجمة العربية:

المركز العربى الدولى لخدمات الترجمة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

مسح الأسلحة الصغيرة

إن مسح الأسلحة الصغيرة عبارة عن مشروع بحثى مستقل داخل معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية فى جنيف – سويسرا. ويعمل كمصدر رئيسى للاستعلامات العامة عن جميع أوجه الأسلحة الصغيرة وكمركز مصدرى للحكومات وصناع السياسة والباحثين والنشطاء.

ويتلقى المشروع، الذى تأسس فى عام ١٩٩٩، المساندة من وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية والمساهمات المستديمة أو الحالية من حكومات بلجيكا وكندا وفنلندا والمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما يشعر المشروع بالامتنان للدعم السابق والحالى المخصص للمشروع الذى تلقاه من أستراليا والدنمارك ونيوزيلندا. كما جاء تمويل آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشبكة جنيف الأكاديمية الدولية ومركز جنيف الدولى لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد لبحوث ومنظمات غير حكومية فى العديد من الدول منها البرازيل وكندا وجورجيا والمانيا والهند وإسرائيل والأردن وكينيا والنرويج وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا وسريلانكا والسودان والسويد وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
1202 Geneva
Switzerland

هاتف : ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧

فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

بريد إلكترونى:
smallarm@hei.unige.ch

عنوان الكترونى:
www.smallarmssurvey.org

تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى

تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى هو عبارة عن مشروع بحثى يمتد على فترة عامين (٢٠٠٥–٢٠٠٧) يديره مسح الأسلحة الصغيرة. وقد تم تطويره بالتعاون مع وزارة الخارجية الكندية، وبعثة الأمم المتحدة فى السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وطائفة واسعة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. ومن خلال العمل بهمة ونشاط فى إنتاج ونشر البحوث التجريبية جيدة التوقيت، يسعى مشروع تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى إلى دعم عمليات نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمنى والتدخلات الرامية للحد من الأسلحة من أجل تعزيز الأمن.

ويجرى تنفيذ مشروع تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى على يد فريق متعدد التخصصات يضم أخصائيين إقليميين فى الأمن والصحة العامة. ويقوم الفريق باستعراض التوزيع الكافى للعنف المسلح فى جميع انحاء السودان ويقدم المشورة ذات الصلة بالسياسات لمعالجة انعدام الامن.

وأوراق العمل التى يصدرها مشروع تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى عبارة عن تقارير سهلة الاستخدام عن أنشطة البحث الجارية باللغتين الإنجليزية والعربية. وسوف تركز التقارير التالية على تشكيلة من القضايا، منها إيذاء الضحايا، والصور المدركة للأمن، والجماعات المسلحة، ترتيبات الأمن المحلية. كما يصدر المشروع أيضا مذكرات مختصرة عن القضايا.

وتدعم مشروع تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى منظمة الشئون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ومجمع منع الصراعات العالمية بحكومة المملكة المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

كلير ماك إيفوى

منسق مشروع تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى، منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

العنوان والبريد الإلكترونى

mcevoy@hei.unige.ch

www.smallarmssurvey.org (إضغط على رابط السودان)

جدول المحتويات

نبذة عن المؤلف

جون يونج أكاديمى كندى وصل إلى السودان للمرة الأولى فى عام ١٩٨٦ ليعمل كصحفى لدى صحيفة «سودان تايمز» وأقام هناك لمدة ثلاث سنوات. ثم عاد إلى كندا وأتم دراسته للحصول على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من جامعة سايمون فريزر، حيث يعمل حاليا كمساعد باحث لدى معهد دراسات الحكم.

وقد قضى يونج معظم التسعينيات فى إثيوبيا كأستاذ فى جامعة أديس أبابا وكان يجرى بحوثا ميدانية فى مجالات الفيدرالية العرقية والأحزاب السياسية والحرب الإثيوبية الإريترية. ثم عمل مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية فى أديس أبابا كمستشار حول عملية السلام السودانية. وقد غادر أديس أبابا إلى نيروبى وكلف بالعمل كمستشار للسفير دانيال مبويا – مبعوث أمانة الإيجاد للسلام فى السودان. وبعد أن تولى منصب رئيس تحليل المعلومات لوكالة أنباء الأمم المتحدة (ايرين) فى نيروبى عمل كمراقب مع فريق مراقبة حماية المدنيين فى السودان والذى أنشئ مؤخرا. وتلى هذا عمله لمدة سنتين مع لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقى.

ومنذ تركه فريق مراقبة حماية المدنيين فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، أقام يونج فى الخرطوم حيث يعمل كمستشار مستقل ويجرى بحثا أكاديميا فى مجالات السلام والأمن والعلاقات الإقليمية. وقد نشر يونج كتابا واحدا – ثورة الفلاحين فى إثيوبيا (مطبوعات جامعة كامبريدج – ١٩٩٧) – ونشر له الكثير من المجالات الأكاديمية. وتناولت معظم إصداراته الأخيرة قوات دفاع جنوب السودان وتحليل لاتفاق السلام الشامل ونظرة على إرث جون قرنق واستعراض لتداعيات الصراع فى شرق السودان على الأمن الإقليمى.

شكر وتقدير

يتوجه المؤلف بالشكر للدكتورة سارة بانتوليانو الباحثة الزميلة بمجموعة السياسة الإنسانية في معهد التنمية لما وراء البحار، التى ترأس السلطة الأكاديمية فى شرق السودان على تعليقاتها المفيدة والمشجعة.

موجز

لسنوات عديدة انصب تركيز المجتمع الدولى على الحرب الأهلية فى جنوب السودان، إلا أن أوضاع التهميش والاستياء التى حركت هذا الصراع كانت موجودة أيضا فى شرق البلاد. وبينما تحرك المنشقون فى الجنوب بسرعة لشن تمرد مسلح وتبعهم بعد ذلك متمردو الغرب، فإن نظرائهم فى الشرق يفضلون علاج مشكلاتهم من خلال الوسائل السياسية.

إلا أن الأنظمة الديكتاتورية المتعاقبة فى الخرطوم دفعت «مؤتمر البجا» للانتقال إلى إريتريا والانضمام إلى التجمع الوطنى الديمقراطى، بدء الكفاح المسلح فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين. وفى عام ٢٠٠٥، انضم «مؤتمر البجا» إلى حركة «أسود الرشايدة الأحرار» لتشكيل جبهة الشرق، إلا أن ضعف القيادة، وعدم وجود برنامج سياسى واضح، وضعف التنظيم، والاعتماد على إريتريا أدى إلى فشل الحملة العسكرية.

ويدعو اتفاق السلام فى شرق السودان ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ إلى استيعاب القوات المسلحة لجبهة الشرق فى القوات المسلحة السودانية مقابل مناصب سياسية فى الحكومة الوطنية، والجمعية الوطنية، وولايات الشرق الثلاث. إلا أن هذا الاتفاق يعكس بشكل كبير المصالح الإقليمية الأوسع نطاقا للخرطوم وأسمرة وليس من المنتظر أن ينهى التهميش الذى أدى إلى إطلاق جبهة الشرق لكفاحها المسلح.

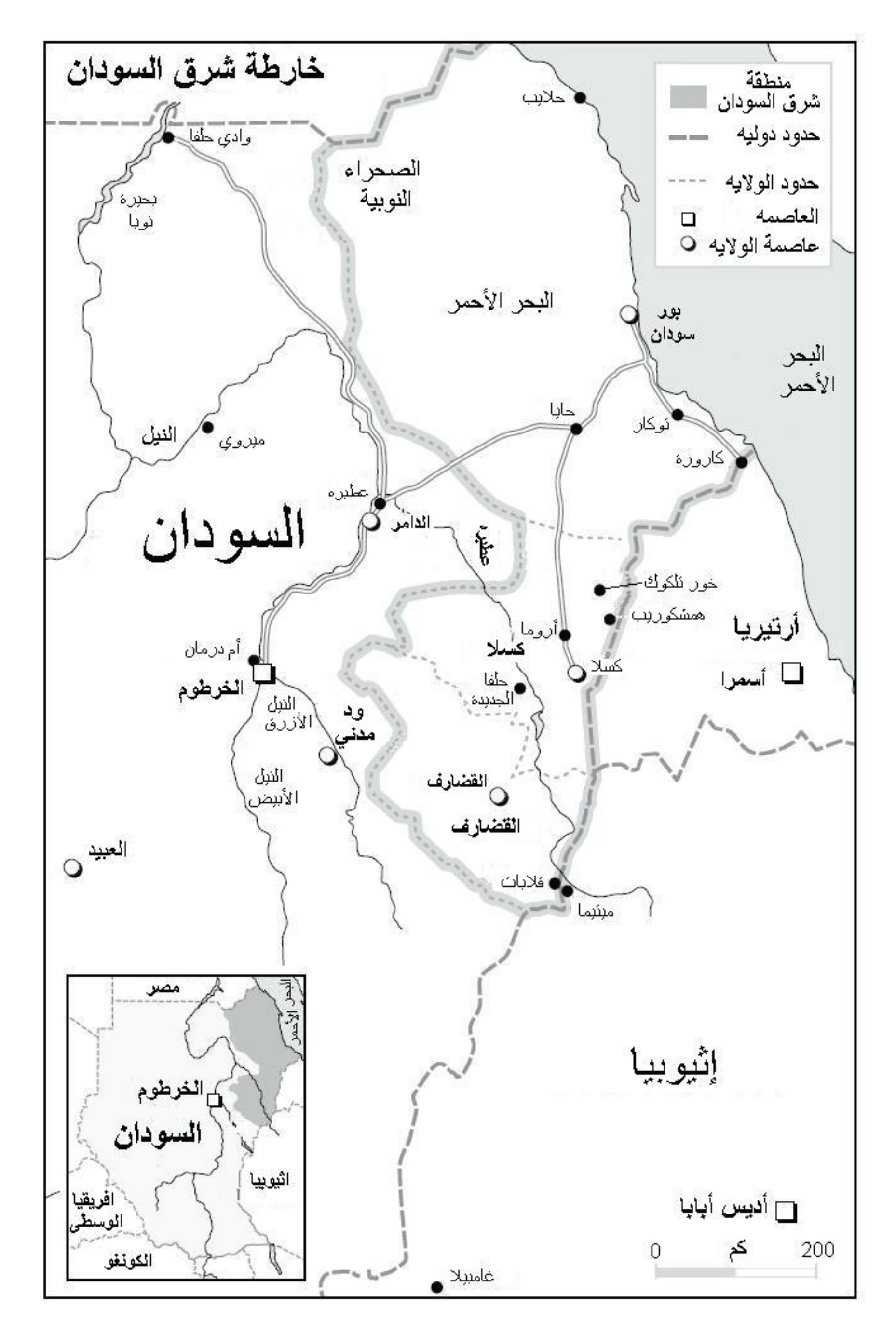
خارطة شرق السودان
منطقة شرق السودان
حدود دوليه
حدود الولايه
العاصمه
عاصمة الولايه
حلايب
وادي حلفا
بحيرة نوبا
الصحراء النوبية
البحر الأحمر
بور سودان
البحر الأحمر
حايا
توكار
كاروورة
مروي
النيل
عطبره
الدامر
السودان
خور تلكوك
همشكوريب
أروما
كسلا
كسلا
أرتيريا
أسمرا
أم درمان
الخرطوم
حلفا الجديدة
النيل الأزرق
ود مدني
النيل الأبيض
القضارف
القضارف
العبيد
فلابات
ميتيما
إثيوبيا
أديس أبابا
كم
0
200
غامبيلا
مصر
البحر الأحمر
الخرطوم
السودان
اثيوبيا
افريقيا الوسطى
الكونغو

أولاً: موجز

على الرغم من أن تعبير «تهميش» تم استخدامه على نطاق واسع من قبل الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لوصف الوضع فيما أصبح يُعرف بـ «الأقاليم المهمشة» التى تشمل منطقة أيبى، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق (young, 2004)، إلا أن انتشار هذا التعبير قد يعود إلى حقبة زمنية سابقة وصراع مختلف – وإن كان ذو صلة. لقد كان ذلك من خلال منظمة «مؤتمر البجا»، التى تشكلت عام ١٩٥٨، وهى أول حركة منظمة لمناهضة تهميش وضع القبائل.

فبالنسبة لقبائل «البجا» كان «التهميش» – ولا يزال – يعنى تفشى الفقر فى الإقليم؛ ورفض الحكومة فى الخرطوم لدفع عجلة التنمية؛ أو حتى توفير الخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم فى شرق البلاد؛ وتقويض الحكومة للاقتصاد المحلى والسلطات القبلية التقليدية.

لقد حرمت الحكومات العسكرية المتعاقبة أفراد «البجا» من المشاركة فى المنافسة السياسية، وأصبحوا مجبرين خلال حملاتهم من أجل الاندماج إلى اللجوء إلى المعارضة المسلحة. وفى عام ١٩٩٣، انضم «مؤتمر البجا» إلى التجمع الوطنى الديمقراطى الذى كان يتخذ من أسمرة مقراً له، وهو تنظيم واسع انضوى تحت مظلته العديد من الأحزاب التى قطعت على نفسها عهدا بإنهاء هيمنة قبائل الصفوة التى تسكن حول النيل (قبائل الشايقية والجيلان والدانجلا) فى الخرطوم وإقامة « سودان جديد» بلا تهميش.

إلا أن التجمع الوطنى الديمقراطى لم يعمر طويلا لتحقيق أهدافه. فبدعم من لجنة ثلاثية (ترويكا)

بقيادة الولايات المتحدة إضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج، جرت مفاوضات للتوصل إلى سلام منفصل بين حكومة الخرطوم وجنوب السودان، مما أدى إلى توقيع اتفاق السلام الشامل فى ٩ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥ مع متمردى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان، التى سحبت على الفور دعمها الحيوى للتجمع الوطنى الديمقراطى. ثم خمدت الثورة فى شرق البلاد بشكل كبير بحلول أواخر عام ٢٠٠٥ (young، 2005). وبعد فشل جهود بناء تحالف بين المتمردين فى شرق السودان ودارفور، سعى «مؤتمر البجا» بدلا من ذلك إلى توحيد القبائل فى شرق السودان. لقد أدى هذا التحول من المنطلقات العرقية إلى المنطلقات الإقليمية فى الصراع إلى تحالف يضم أساساً جماعات صغيرة، حيث أصبحت جماعة «أسود الرشايدة الأحرار» أهم تلك الجماعات. وقد بلغ هذا التحول ذروته بتشكيل «جبهة الشرق» مطلع عام ٢٠٠٥.

وبالرغم من حشد «جبهة الشرق» للكثير من الأفراد فى شرق البلاد الذى يسوده الفقر، فإن إنجازاتها العسكرية كانت محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مع انسحاب الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وما نتج عنه من اضطراب فى التجمع الوطنى الديمقراطى، أصبحت «جبهة الشرق» تعتمد بشكل متزايد على إريتريا، مما جعلها رهينة المصالح الإقليمية الأوسع نطاقاً.

وتشرح هذه الدراسة جذور ونشأة «مؤتمر البجا» (وبشكل أقل اتساعا جماعة «أسود الرشايدة الأحرار») وتمردهم المسلح، بالإضافة إلى العملية التى أدت إلى توقيع اتفاق السلام لشرق السودان فى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ ونتائج هذا الاتفاق. وهى تضع حركة التمرد فى شرق السودان فى إطارها الأوسع على المستوى الوطنى والإقليمى وتقدم مراجعة فكرية لاتفاق السلام لشرق السودان الذى أنهى هذا الصراع.

وتخلص الدراسة إلى أن نتائج هذا الاتفاق على «جبهة الشرق» كانت مختلطة. فطبقاً لمتطلبات اتفاق السلام فى شرق السودان كان على هذه الجماعة المتمردة حل قواتها المسلحة وإنهاء حملتها

العسكرية ضد الحكومة، حيث يتم استيعاب قوات الجبهة فى القوات المسلحة السودانية. وعلى الرغم من أن المتمردين السابقين قد نالوا مناصب تنفيذية فى الحكومة الوطنية وفى البرلمان الوطنى، فقد استمر الوضع المهيمن لحزب المؤتمر الوطنى فى الخرطوم. وبالمثل، نالت الجبهة مناصب فى ولايات الشرق الثلاث، إلا أن حزب المؤتمر الوطنى احتفظ بالسيطرة على الأجهزة الأمنية فى تلك الولايات. وبالرغم من استمرار سيطرة حزب المؤتمر الوطنى، فإن المتمردين يثمنون عاليا الشرعية والسلطة اللتان حصلوا عليهما بموجب اتفاق السلام للمشاركة السياسية فى السودان.

وعلى العكس من ذلك، فقد أدى اتفاق السلام إلى تقوية وضع حزب المؤتمر الوطنى. حيث أنهى الاتفاق التهديد العسكرى من جانب «جبهة الشرق» وإريتريا لشرق البلاد، وعزز من شرعية حزب المؤتمر الوطنى فى الخارج، ووفر الوحدات العسكرية التى يمكن استخدامها فى دارفور، وأدى إلى تعزيز العلاقات مع حكومة إريتريا. كما أن حزب المؤتمر الوطنى يتولى إدارة الصندوق الإنمائى للمنطقة الشرقية الذى تبلغ موارده ٦٠٠ مليون دولار أمريكى على مدى أربع سنوات الذى نص عليه اتفاق السلام.

كما أن إريتريا هى مستفيد آخر من اتفاق السلام لشرق السودان. فمن خلال وساطتها لإبرام الاتفاق، عززت موقعها الإقليمى وحسنت علاقاتها مع حكومة الخرطوم – مما شجع على إعادة فتح الحدود المشتركة بين إريتريا والسودان. كما أدى كذلك إلى خفض تهديد الجماعات الإريترية المنشقة التى كانت تحظى بدعم القوات المسلحة السودانية، وكسر الطوق المفروض حولها من السودان وإثيوبيا واليمن، كما وضعت نفسها فى مركز الوسيط المفضل لقيادة الجولة القادمة من المفاوضات حول دارفور. لقد أدت هذه الانجازات إلى تحول كامل فى حظوظ هذه الحكومة التى كانت حتى وقت قريب فى وضع هش للغاية أمام تهديدات جيرانها– لاسيما إثيوبيا.

إن اتفاق السلام فى شرق السودان لن يؤدى فى حد ذاته إلى إنهاء التهميش فى شرق البلاد. فبالرغم

من أن المتمردين قد نالوا أخيرا الحق فى العمل بحرية كحزب سياسى، فلا يزال حزب المؤتمر الوطنى يمسك بقبضة قوية على زمام السياسات الوطنية والإقليمية. وأصبح هدف المعارضة الآن هو الإطاحة بحزب المؤتمر الوطنى فى الانتخابات التى نص عليها «اتفاق السلام الشامل»– إذا كان لهذه الانتخابات أن ترى النور.

ثانياً: الأرض والسكان

كان للموقع الاستراتيجى الذى يتمتع به شرق السودان، الذى يمتد من نهر النيل حتى ساحل البحر الأحمر، والذى يوجد به الموانئ البحرية الوحيدة للسودان والطرق وخطوط السكك الحديدية وأنابيب نقل البترول المتصلة بها، وموقعه المتاخم لإريتريا وإثيوبيا، آثارا كبيرة على تاريخه الحديث، بما فى ذلك أسباب التمرد وأساليب التعامل معه وكيفية إخماد العصيان ضد حكومة الخرطوم.

ويعد شرق السودان منطقة حدودية من ثلاثة جوانب أخرى: أولا، أنها تمثل الحدود الجغرافية بين السهول والصحارى وبين مناطق الجبال الوعرة فى غربى إريتريا وإثيوبيا؛ وثانيا، أنها تمثل حدودا ثقافية تمثل الفاصل بين الحد الشرقى للإسلام وبداية المجتمعات المسيحية الأرثوذكسية فى مرتفعات إريتريا وإثيوبيا؛ وثالثا، أنها تمثل حدودا اقتصادية بين اقتصاد الرعى فى السهول واقتصاد الزراعة الكثيفة فى المرتفعات. وبينما أدى انعزالها ومقاومة قبائل «البجا» العنيدة لدخول الغرباء إلى أراضيهم إلى الحد من سيطرة الحكومة المركزية على هذا الإقليم مما أدى إلى انتشار أعمال قطع الطرق، فإن توافر فرص الوصول إلى الإقليم عبر البحر الأحمر أدى كذلك إلى دخول الغزاة الأجانب حتى من أماكن بعيدة مثل أوروبا. وقبيل خضوع الإقليم للاحتلال الإنجليزى، كان شرق السودان يخضع فى أغلبه للدولة المهدية وكان ممثلها المحلى هو عثمان ديجنا وهو أحد أفراد قبائل «البجا».

ويبلغ عدد سكان ولايات شرق السودان الثلاث – البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف– مجتمعة نحو ٣,٧ مليون نسمة، ويقدر أن «البجا» يشكلون نصف هذا العدد (World Bank,2003). ويُعتقد أن ولاية البحر الأحمر تضم ٨٠٠ ألف نسمة، يعيش معظمهم فى العاصمة «بورسودان». ويبلغ عدد سكان ولاية كسلا ١,٥ مليون نسمة، وولاية القضارف نحو ١,٨ مليون نسمة. ومن حيث الخلفية القبلية، تشكل «البجا» أكبر مجموعة عرقية فى ولاية البحر الأحمر وتقل أعدادهم تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا لتصل إلى نسبة ٢٠ فى المائة من سكان ولاية القضارف. وتفشى الفقر المدقع يتبع نفس المسار، حيث ولاية البحر الأحمر هى الأكثر معاناة ثم كسلا ثم القضارف. فطبقاً لمسح خاص بالأسر المعيشية قام به برنامج الأغذية العالمى، بلغ نصيب الفرد من الدخل فى عام ٢٠٠٤، ٩٣

دولارا فقط، وهو ما يقل بشكل كبير عن المتوسط الوطنى (World Food Programme, 2005).

والأمطار محدودة للغاية فى ولاية البحر الأحمر مما يحول دون قيام الزراعة التى تعتمد على مياه الأمطار. ورغم أن معدل هطول الأمطار يتزايد كلما اتجهنا جنوبا، إلا أنه، فى معظم الحالات، لابد من استكمالها من خلال أنظمة الرى من أجل الحصول على محصول جيد. ونتيجة لقلة الأمطار وسوء نوعية التربة، كان الرعى هو الغالب على النشاط الاقتصادى فى شرقى السودان لسنوات طويلة، ولا يزال هذا هو الوضع حتى الآن. وعقب آخر جفاف كبير شهدته المنطقة، خلال الفترة ٨٤ – ١٩٨٥، هاجر الكثير من الرعاة إلى المراكز الحضرية، وأدى ذلك إلى فقدانهم لأراضيهم. بينما تحول أولئك الذين ظلوا يقيمون فى أراضيهم بشكل متزايد إلى إنتاج الفحم النباتى لتلبية الطلب المتنامى من المستهلكين فى المدن وهو ما أدى إلى إزالة الغابات (World Food Programme, 2005).

ويعيش فى شرق السودان مجموعة متنوعة من الأعراق، إلا أن «البجا» هى أكبر تلك الجماعات. وعلى الرغم من انتشارهم على نطاق واسع بامتداد شرق السودان، فإن «للبجا» لغة مشتركة – التيوبداوى، وهى لغة كوشية – وتقسيم طبقى مشترك، حيث يرتبط من خلاله كل فرع من فروع القبيلة بملكية مشتركة واستخدام مشترك للأرض (Pantuliano,2005) . إن قبائل «البجا» هى من الشعوب القديمة وقد ظلت محتفظة بثقافة متمايزة ولغة خاصة بها على الرغم من اختلاطها لقرون مع جماعات مختلفة من الأعراق التى هاجرت إلى الإقليم. والجماعات القبلية الرئيسية الثلاث التى تشكل «البجا» هى البشاردين والأمارة والهدندوى. وهناك خلاف حول جماعة رابعة، هم «بنى عامر» وإذا ما كان يمكن اعتبارهم من «البجا»، حيث إن معظمهم يتحدثون لغة «تيجرى»، وهى لغة سامية ترتبط باللغتين النيجيرية والأمهرية، كما أن لديهم بناء اجتماعى مختلف يقوم على نظام الطوائف (World Food Programme, 2005).

وتعيش قبيلة الرشايدة، وهى قبيلة عربية من الرعاة هاجرت من منطقة الخليج العربى إلى السودان فى منتصف القرن التاسع عشر، بشكل أساسى فى ولاية كسلا، إلا أن هجرتهم المتواصلة وصلت بهم حتى الحدود المصرية. وهم يتمتعون بثراء نسبى وغالبا ما تنظر إليهم «البجا» والجماعات السودانية الأخرى على أنهم غرباء. وعلى الرغم مما عُرف عنهم من أنهم تجار على درجة عالية من المهارة، حتى وإن انخرطوا فى بعض الأحيان فى عمليات التهريب عبر الحدود الإريترية والمصرية والبحر الأحمر، فقد عانوا فقدان الأمان بسبب افتقارهم إلى حقوق ملكية الأرض (International Crisis Group, 2006) .

كما انتقلت قبائل رعوية أخرى من غرب أفريقيا ودارفور إلى شرق السودان فى حقبة زمنية أحدث. حيث أجبر أهالى النوبة على الانتقال قسرا من مواطنهم التقليدية شمالى السودان إلى منطقة حلفا الجديدة، غرب كسلا، عقب إنشاء السد العالى فى أسوان خلال الستينيات من القرن العشرين. وتعيش قبيلة الشوكرية، وهى قبيلة عربية، فى أجزاء من ولاية القضارف بجوار الفلاحين من قبيلة المصاليط وغيرهم من أهالى دارفور، حيث يعمل معظمهم فى المزارع الكبيرة للمحاصيل التجارية هناك وفى منطقة حلفا الجديدة. كما يعيش بعض أهالى وسط السودان فى شرق البلاد بأعداد صغيرة ويشغل معظمهم وظائف تجارية وحكومية. وبسبب الحرب فى مناطقهم، هناك أيضاً أشخاص مشردون من جبال النوبة وجنوب السودان، بالإضافة إلى مهاجرين أحدث عهدا فروا من الصراع فى غرب البلاد.

والسكان فى شرقى السودان هم فى غالبيتهم العظمى من المسلمين، إلا أن الدين فى هذه المنطقة يتميز بصبغة محلية واضحة تتمازج فى صميمها مع الطابع القبلى والمعتقدات الأخرى. وتنتمى نسبة كبيرة من سكان الإقليم إلى طائفة «الخاتمية»، وهى بدورها ترتبط بالحزب الاتحادى الديمقراطى – الذى كان تاريخيا هو الحزب القائد فى الإقليم. وليس كل من ينتمون إلى طائفة «الخاتمية» يناصرون الحزب الاتحادى الديمقراطى، إلا أنه على مر التاريخ كان الارتباط قويا بين الأمرين، وكلا الهيئتين يرأسهما السيد عثمان الميرغنى. والعلاقة بين الحزب الاتحادى الديمقراطى و«جبهة الشرق» هى علاقة تنافس شديد. وقد تراجع وضع الحزب الاتحادى الديمقراطى بدرجة كبيرة نتيجة أداءه الضعيف فى الائتلاف الحاكم خلال الفترة ٨٦ – ١٩٨٩، ونتيجة جهود حزب المؤتمر الوطنى لتحجيم دوره. مما أدى إلى اكتساب مؤتمر «البجا» و«جبهة الشرق» لمكانة رفيعة فى الإقليم.

ثالثاً: جذور التهميش والصراع العسكرى فى الشرق

هناك عبارة شهيرة للدكتور غازى صلاح الدين مستشار الرئيس السودانى يقول فيها إن المناطق المهمشة فى السودان تبدأ على بعد ٢٠ دقيقة خارج الخرطوم، مما يعنى أنها تشمل تقريبا كامل البلاد[١]. وهناك من الحجج ما يؤكد أن شرق السودان هو أكثر مناطق البلاد تهميشا. ووفقا لـ «للكتاب الأسود»، وهو دراسة عن المشاركة السياسية للأقاليم نشرها سرا فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين أتباع السيد حسن الترابى فى دارفور، فإن شرق السودان برز منذ استقلال السودان بسبب ما يعانيه من تهميش سياسى واقتصادى. ويشير «الكتاب الأسود» إلى أن شرق البلاد كان له أقل عدد من الوزراء والممثلين مقارنة بالمناطق الأخرى فى البلاد وذلك فى: الحكومة المركزية، والهيئات الحكومية وشبه الحكومية، والجيش وقطاع التعليم وقطاع الخدمات الصحية، ومعظم المجالات الأخرى. كما يقول إن السكان فى شرقى السودان بين أدنى مستويات التعليم وفرص الحصول على الخدمات الصحية فى البلاد (الكتاب الأسود، بدون سنة نشر).

ومنذ حقبة الإمبراطورية العثمانية استغلت حكومات السودان أراضى الشرق لمنفعة الدولة وحلفائها مما أدى إلى تدمير الاقتصاد المحلى وانتزاع ممتلكات السكان المحليين. وقد بدأت الاضطرابات فى الإقليم فى منتصف القرن التاسع عشر عندما تم إنشاء مصانع ضخمة للقطن فى دلتا «غاش» و«طوكر» وبدأت هجرة العمال الزراعيين من تركيا للعمل فى هذه الصناعة. وقد أدى ذلك إلى اقتلاع قبيلة الهدندوى، أحد فروع قبائل «البجا» وكان ردهم على ذلك شن هجمات مسلحة انتشرت على نطاق واسع ودفعت بالعديد من سكان الإقليم إلى تبنى مواقف متطرفة فى الصراع – بما فى ذلك عثمان دينجا، زعيم «البجا» الكبير الذى انضم فيما بعد إلى الثورة المهدية ضد الأتراك والإنجليز (Muddathir,1989). وقد وقفت الطائفة الخاتمية مع الجانب البريطانى المنتصر والذى كافأهم بمنحهم الأراضى فى دلتا غاش وطوكر. وقد أدى ذلك إلى تزايد هشاشة مصدر رزق قبيلة الهدندوى وعمق من استياءهم تجاه أوضاعهم المعيشية.

وقد قام البريطانيون بإنشاء إدارة محلية فى الشرق زعزعت السلطة التقليدية وفرضت قيادات تدين بالولاء للحكام الجدد بدلا من الولاء للقبيلة (Pantaliano ,2005) . وعقب استقلال السودان

عام ١٩٥٦ قام نظام أطلق عليه أحد زعماء «جبهة الشرق» وصف «الاستعمار الداخلى» حيث استأثرت قبائل الصفوة التى تسكن حول النيل – قبائل الشايقية، والجيلان والدانجلا – بالمناصب الإدارية فى المدن، وقامت بتشغيل السكان الأصليين الذين كانوا يفرون من الأزمة فى الاقتصاد الزراعى[٢]. كما قام مسؤولو الإدارة الذين كانوا يتصرفون وفقا لأجندة سياسية بتشجيع نظم الزراعة باستخدام الآلات مما أدى إلى المزيد من التدهور فى الاقتصاد التقليدى لقبائل «البجا». ونتيجة لهذه التغيرات، فإن نسبة كبيرة من الأراضى التى كانت فى حوزة «البجا» على المشاع فى أكثر مناطق شرق البلاد خصوبة هى فى الوقت الراهن ملكاً للقادمين من خارج الإقليم. وفى زمن أحدث، قامت الحكومة الوطنية بمصادرة الأراضى التى كان يملكها السيد عثمان الميرغنى فى منطقة كسلا عندما انضم إلى المعارضة المسلحة فى إريتريا. كما أن هناك تقارير تشير إلى أن أسامة بن لادن قد اشترى ثلثى أراضى قبيلة الهدندوى فى دلتا غاش (Internaional Crisis Group, 2006) إلا أنه لا يمكن تأكيد هذا الأمر.

وقد انطلقت موجة المعارضة السياسية الأخيرة لقبائل «البجا» نتيجة عدد من العوامل، بما فى ذلك تأثير المجاعة، والفيضانات، والهجرة فى الإقليم؛ وتدفق اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا على شرق البلاد هربا من الصراعات داخل السودان وفى بلدان الجوار؛ والتهميش السياسى والثقافى والاقتصادى المتعمد. ورغم أن قبيلة «الرشايدة» تعانى نفس الظروف، فإن لديهم مجموعة منفصلة من المشكلات تتعلق بالأحداث المحيطة بالأزمة العراقية – الكويتية فى ٩٠ – ١٩٩١، والتى سيتم مناقشتها فيما يلى:

المجاعة، والفيضانات، والهجرة الحضرية. هناك الكثير من التقارير عن المجاعات التى ضربت أراضى «البجا» القاحلة، إلا أن المجاعة خلال عامى ٨٤ – ١٩٨٥ كانت من أشد تلك المجاعات. فقد تشرد نحو ١,٢ مليون شخص ومات ما يقدر بـ ٧٥ – ٩٠ فى المائة من كل الحيوانات الأليفة التى كان يملكها أفراد قبائل «البجا» ونتيجة لذلك نزح الكثير من أفراد «البجا» إلى المراكز الحضرية ولم يعودوا إلى الطرق التقليدية لكسب عيشهم (Pantaliono, 2005). فطبقا لثقافتهم يعتبر رجال قبائل «البجا» أن الحياة البدوية هى الشكل الأمثل للحياة؛ وينظرون إلى المدن على أنها مكان قذر، وغير صحى، وغير مستقر، ويعج بمظاهر انعدام الأخلاق. وفى المقابل، تربط نساء قبائل «البجا» غالبا بين حياة الحضر مع المزايا من قبيل توافر الفرص والحرية بشكل أكبر[٣].

كما عانت قبائل «البجا» من التشتت بسبب النزوح القسرى نتيجة الكوارث البيئية التى من صنع

الإنسان. فقد غطت المياه أراضى النوبيين فى ستينيات القرن العشرين جراء إنشاء السد العالى فى أسوان. ونتيجة لذلك تم نقلهم إلى مناطق غرب كسلا، مما أدى إلى تقليص أراضى الرعى المتاحة لقبائل «البجا» مما أسفر عن تشتتهم الذى لا يزال واضحا حتى اليوم. كذلك أدى إنشاء السد العالى فى أسوان إلى نزوح قبيلة «البشاردين» التى تنتمى إلى «البجا» التى كانت تقطن المناطق الشمالية الغربية لإقليم شرق السودان. حيث تم إجبارهم على الانتقال جنوبا دون أن يحصلوا على أية تعويضات.

وقد أدى النزوح، والجفاف، وتدمير اقتصادات الرعى إلى إجبار مئات الآلاف من الأشخاص المعدمين على الانتقال إلى المدن – لاسيما بورسودان– حيث لا تتوافر إلا فرص عمل محدودة فى المناطق الحضرية وانتشرت الأحياء العشوائية الفقيرة خلال السنوات القليلة الماضية. لقد كان يُنظر إلى بورسودان على أنها أرض الفرص بسبب التوسعات الكبيرة فى الميناء، إلا أن هذا التوسع كان مرتبطا بالتحول إلى استخدام الحاويات والمعدات مما قلل الحاجة إلى الأيدى العاملة وتصاعد السخط. وكان من الواضح أن العمال غير السعداء فى بورسودان يستجيبون بسهولة لدعاية مؤتمر «البجا».

اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً نتيجة الصراعات. لقد تأثر سكان شرقى السودان سلبيا جراء سلسلة من الصراعات الإقليمية والوطنية. وفى العصر الحديث، كانت حرب التحرير الإريترية، التى اندلعت فى ١٩٦١ واستمرت لمدة ثلاثون عاما، مسؤولة عن الدمار الاقتصادى واسع النطاق والنزوح الواسع لسكان شرق السودان. فقد فر مئات الآلاف من اللاجئين عبر الحدود مما أدى إلى زيادة الفاقة فى الإقليم وانعدام الأمن وتحميل البيئة المادية الهشة عبء تلبية الاحتياجات الضخمة. وعقب سقوط نظام هيلا–سلاسى عام ١٩٧٤ وقيام نظام حكم عسكرى انتشر التمرد فى كل أنحاء شمال إثيوبيا، مما أدى إلى نزوح المزيد من اللاجئين إلى مخيمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شرقى السودان. وخلال فترة الذروة فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين كانت هذه المخيمات تأوى ما يربو على مليون شخص (Pantuliano, 2005). وقد أدت هزيمة نظام الحكم العسكرى فى ١٩٩١ إلى بدء عودة اللاجئين إلى ديارهم ببطء، إلا أن اندلاع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا فى ١٩٩٨ أدى إلى موجة نزوح جديدة للاجئين الإريتريين عبر الحدود.

وكان للصراعات التى اندلعت داخل السودان تأثيرها فى زعزعة الاستقرار فى شرق البلاد. فقد بدأ

تدفق الأشخاص النازحين داخلياً من جبال النوبة ومناطق الجنوب فى ثمانينيات القرن العشرين – وقد عاد عدد قليل منهم فقط. وقد حصل المهاجرون من غرب أفريقيا ودارفور، وكان بعضهم فى طريقهم إلى «مكة»، على عمل كعمال زراعيين فى المزارع الكبيرة. وعلى الرغم من أن عددهم غير محدد، فقد قدر أحد وزراء حكومة ولاية «القضارف»، وهى الولاية التى استقر بها معظم المهاجرين، بأنهم يشكلون ٦٠ فى المائة على الأقل من عدد السكان فى الولاية[٤]. وقد تحالف السكان القادمون من الغرب فى بعض الأحيان مع قوات الأمن التابعة لحزب المؤتمر الوطنى مما خلق التوترات مع السكان المحليين. وفى السنوات الأخيرة شهد الإقليم أيضا تدفق عدد محدود من الأشخاص النازحين داخلياً الذين فروا من الصراع فى دارفور.

وعلى الرغم من أن الصراع المسلح فى الشرق كان محدودا مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد، فقد أدى أيضا إلى نزوح الأفراد، وزيادة الأراضى المحظورة على طول الحدود مع إريتريا، وتبديد رؤوس الأموال، وفرار الأشخاص النازحين داخلياً إلى الداخل – لاسيما أولئك الذين فروا من القتال فى منطقة «هاميشكورب». كما أدى الصراع إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين بسبب الألغام الأرضية[٥].

التهميش السياسى، والثقافى، والاقتصادى. كما كان الحال مع السكان الآخرين المهمشين فى السودان، يشكو سكان الشرق من أن السياسات الحكومية تحط من قدر ثقافتهم ولغتهم. فاللغة العربية هى لغة التخاطب للأقلية المتعلمة من أفراد قبائل «البجا» إلا أنها اللغة الوحيدة التى يتم تدريسها فى المدارس. وفى نفس الوقت، فإن حكومة الخرطوم لا تشجع الإسلام الصوفى الذى يمارسه معظم سكان الإقليم. ويشير سكان الشرق باستمرار بأنهم يفضلون مشاهدة القنوات التليفزيونية من إريتريا المجاورة حيث يمكنهم مشاهدة الغناء والرقص النابع من ثقافتهم الخاصة على مشاهدة برامج تليفزيون الخرطوم التى لا تعكس التنوع الثقافى الهائل فى السودان.

كما يشكو سكان الشرق كذلك من أن حزب المؤتمر الوطنى لم يدافع عن مصالحهم بشكل كاف فى النزاعات القائمة على الحدود مع مصر وإثيوبيا. ففى منطقة حلايب التى تسكنها قبائل «البجا» فى المنطقة الواقعة فى أقصى شمال شرق السودان، تحتج «جبهة الشرق» على عدم قيام حزب المؤتمر الوطنى بجهود كافية لطرد القوات المصرية من الأراضى السودانية. وفى منطقة «جلابة – مطعمة» فى أقصى جنوب شرق السودان هناك نزاع آخر حول أراضى زراعية ثمينة اتخذ فى بعض المناسبات أشكال عنيفة، على الرغم أنه فى السنوات الأخيرة تسعى الحكومتان السودانية

والإثيوبية إلى إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة من خلال إنشاء لجنة للحدود تعمل حالياً على ترسيم الحدود بين الدولتين بالكامل. إلا أن هذه الجهود لم يتم قبولها دائما من جانب السكان المحليين، الذين يدّعون أن المزارعين الإثيوبيين يستولون على أراضيهم وأن الخرطوم مهتمة بالعلاقات الجيدة مع أديس أبابا أكثر من اهتمامها بحماية مصالح السكان المحليين. وقد حاولت «جبهة الشرق» استغلال كل من هذين النزاعين لتعزيز مكانتها.

وتتشارك قبيلة الرشايدة فى بعض مآخذ قبائل «البجا»، رفاقهم فى جبهة الشرق، على حكومة الخرطوم، إلا أن هناك أيضاً بعض الاختلافات المهمة. فبينما تعانى قبيلة الرشايدة من انعدام التنمية نفسه، بما فى ذلك قلة المرافق الصحية والمدارس، فإنهم يملكون الموارد المالية للحصول على هذه الخدمات. وقد كانت الأحداث المصاحبة لحرب الخليج ٩٠ – ١٩٩١ ونتائجها هى التى عبئت مشاعر أفراد قبيلة الرشايدة ضد حكومة الخرطوم. فقد وقف السودان بجانب العراق فى هذه الأزمة إلا أن الرشايدة من مواطنى السودان انضموا إلى الإمارات العربية المتحدة فى دعم الكويت. وفى نهاية الحرب كافأت الكويت الرشايدة بنحو ٤٠٠ سيارة إلا أنها تمت مصادرتها من جانب حكومة السودان[٦]. وقد اعتبر الرشايدة أن عملية المصادرة هذه هى سرقة وتهديد لسبل رزقهم، وأصبح غضبهم عنصراً حاسماً فى جهود مبارك سليم – وهو عضو سابق فى البرلمان السودانى عن الحزب الاتحادى الديمقراطى، وزعيم، وتاجر ثرى– لتعبئة القبيلة لمعارضة الحكومة. وفى عام ١٩٩٩ تم إنشاء حركة «أسود الرشايدة الأحرار» بمساندة قوية من الحكومة الإريترية.

رابعاً: ظهور «مؤتمر البجا» و«أسود الرشايدة الأحرار»

تأسس «مؤتمر البجا» فى بورسودان عام ١٩٥٨ للاحتجاج على حالة الفقر التى تعيش فيها قبائل «البجا»، وافتقارها إلى التنمية، ومحاولات الخرطوم لتجاهل الثقافة الخاصة بالسكان الأصليين للإقليم. وكما كان الحال مع الثوار فى جنوب البلاد، دعا «مؤتمر البجا» لإنشاء نظام اتحادى (فيدرالى) يضمن حكم ذاتى واسع كسبيل لإنهاء افتقارهم إلى التمثيل الكافى فى الخرطوم. وقد كان ذلك أمراً حاسماً كذلك للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى يقوده السيد الميرغنى، الذى اعتبر نفسه الحزب الممثل لشرق البلاد، إلا أن «مؤتمر البجا» كان يعتقد أن هذا الحزب لم يفعل سوى القليل من أجل الإقليم.

وفى عام ١٩٦٠ – بعد عامين من قيام «مؤتمر البجا» – أغلق باب التغيير السياسى الديمقراطى، حيث خضعت البلاد لحكم جماعة عسكرية بقيادة اللواء إبراهيم عبود، الذى فرض حظراً على «مؤتمر البجا» وكل الأحزاب السياسية الأخرى. وقد تم السماح مجدداً للأحزاب بالعمل بعد ما أطلق عليها «ثورة أكتوبر» فى عام ١٩٦٤، التى أعادت الحكم الشعبى للبلاد. وفى الانتخابات الديمقراطية التى جرت عام ١٩٦٥، فاز «مؤتمر البجا» بتسعة مقاعد، إلا أن هذه الحكومة البرلمانية تم الإطاحة بها مرة أخرى وتولى اللواء جعفر نميرى الحكم، وتم حظر الأحزاب السياسية مرة أخرى. وشارك «مؤتمر البجا» أحزاب المعارضة الأخرى، وعلى رأسها «حزب الأمة» فى محاولة فاشلة للإطاحة بهذا النظام عام ١٩٧٦ عبر قواعد فى ليبيا ، إلا أن الثورة الشعبية أطاحت بنميرى عام ١٩٨٥، وأجريت انتخابات وطنية فى العام التالى. وفاز «مؤتمر البجا» بمقعد واحد فقط – حيث فقد معظم الدعم الشعبى لصالح «الحزب الاتحادى الديمقراطى» الذى كان يمر بمرحلة ازدهار، والذى شارك على إثر ذلك فى حكومة الصادق المهدى الائتلافية خلال الفترة ٨٦ – ١٩٨٩. وعندما تم الإطاحة بالحكومة الائتلافية عام ١٩٨٩ عن طريق الفريق عمر البشير وحسن الترابى، تم حظر الأحزاب السياسية مرة أخرى.

وفى نفس العام، تأسس التجمع الوطنى الديمقراطى فى أسمرة. وقد بدأ التجمع الوطنى الديمقراطى كتجمع للأحزاب السياسية المعارضة بقيادة حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى. وانضمت

الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان للتجمع عام ١٩٩٥ وأصبحت بسرعة تهيمن على الجناح العسكرى له. وفى عام ١٩٩٣ انضم «مؤتمر البجا» للتجمع، وبمساعدة الجيش الإرتيرى والجيش الشعبى لتحرير السودان، قام بشن سلسلة من الهجمات على طول الحدود السودانية – الإريترية.

وقد تركزت الهجمات على الأهداف الاستراتيجية، مثل طريق الخرطوم – بورسودان، وأنابيب النفط، والوحدات العسكرية المدافعة عنهما. ورغم نجاح هذه الهجمات إلا أنها لم تؤد إلا إلى إغلاق الطريق لأكثر من عدة ساعات أو توقف تدفق النفط لأكثر من عدة أيام. لقد كان الرعاة الذين يمرون خلال هذه المناطق الحدودية هم الأكثر تضرراً نظرا لانعدام الأمن ووجود الألغام الأرضية، التى زرعت حول مواقع المعارضة الإريترية والقوات المسلحة السودانية لحمايتها[٧].

وكانت هناك معارك كبيرة فى منطقة «طوكر» على الحدود الشمالية لإريتريا مع السودان. حيث أصبحت هذه المنطقة معقلاً قوياً للحزب وخرج منها بعض أبرز زعماءه، مثل الرئيس موسى محمد، وعبد الله كونا، وصلاح باركوين. فقبل اندلا ع الحرب فى شرق البلاد كان هؤلاء الزعماء قد ناصروا الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وزعيمها إيسياس أفورقى، فى كفاحها لنيل الاستقلال. وأدى ذلك لكسبهم لثقة الثوار الإريتريين الذين أصبحوا بعد عام ١٩٩١ زعماء الحكومة فى أسمرة.

فعالية مؤتمر البجا كقوة مقاتلة

لم يكن للتجمع الوطنى الديمقراطى و»مؤتمر البجا» قوات عسكرية كبيرة، وقد اقتصرت عملياتهم على هجمات الكر والفر على طول الحدود مما لم يمثل فى أى وقت تحدياً عسكرياً كبيراً للحكومة.

فالقوات المقاتلة لمؤتمر البجا لم يزد عددها على عدة مئات فى أى وقت وكانت تخضع لرقابة شديدة من جانب الجيش الإريترى. لقد استخدمت الأسلحة الثقيلة بما فى ذلك الدبابات، فى الهجمات الرئيسية مثل تلك التى تمت ضد «هاميشكورب وكسلا»، إلا أنها ظلت حصرياً فى أيدى الإريتريين أو الجيش الشعبى لتحرير السودان، حيث اعتمدت قوات «مؤتمر البجا» (وأسود الرشايدة الأحرار) بشكل شبه كامل على الأسلحة الصغيرة.

إلا أن التجمع الوطنى الديمقراطى (بما فى ذلك مؤتمر البجا) قد حقق خلال ذروة صعوده عدداً من الانتصارات العسكرية الصغيرة التى ينبغى إرجاع الفضل فيها بشكل أساسى إلى مشاركة الجيش الشعبى لتحرير السودان. فقد استولت قوات التجمع – بمساعدة كبيرة من الجيش الشعبى لتحرير السودان – مرتين على مدينة هاميشكورب قبل أن تتمكن أخيراً من السيطرة عليها من تشرين

الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، عندما انسحب منها الجيش الشعبى لتحرير السودان بموجب بنود اتفاق السلام الشامل حيث استعادتها فوراً القوات المسلحة السودانية. كما تمكنت قوات التجمع، وأيضاً بمساعدة كبيرة من الجيش الشعبى لتحرير السودان، من الاستيلاء على معظم مناطق كسلا لمدة ٢٤ ساعة فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ قبل الانسحاب منها. وقد سيطرت قوات التجمع ومؤتمر البجا على أجزاء من المناطق المحيطة بطوكر وعلى شريط ضيق من الأراضى على طول الحدود الإريترية من هاميشكورب فى الشمال إلى كسلا فى الجنوب وأعلنوا «خور طوكر» عاصمة لهم.

وعقب اندلاع الحرب عام ١٩٩٨ بين إريتريا وإثيوبيا (الداعمان الرئيسيان للتجمع الوطنى الديمقراطى) بدأت أوضاع التجمع والمنظمات الداخلة فيه فى التدهور. وأدى انسحاب الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان من المنظمة عقب توقيع اتفاق السلام الشامل إلى نهاية التجمع افتراضيا وأصبحت عناصره المتبقية تعتمد على إريتريا بشكل شبه كامل.

إلا أن «مؤتمر البجا» رغم هذا حصل على دفعة معنوية ودعائية عندما حضرت الوحدات الأمنية من الخرطوم إلى بورسودان لمهاجمة عمال حوض بناء السفن غير المسلحين والمدنيين الذين شاركوا فى تظاهرات سلمية يوم ٢٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥. حيث طالب المتظاهرون بإصلاحات فى إدارة الميناء والاعتراف بمؤتمر البجا كممثل شرعى للسكان. وبعد يومين هاجمت قوات الأمن المدنيين فى منطقة «شعبة ضرير» التى يسكنها البجا، وقتلت ٢٢ مدنياً على الأقل بينهم اثنين فقط ليسوا من أفراد البجا. وتم الإعلان عن إجراء تحقيق حكومى، إلا أن نتائج هذا التحقيق لم تنشر أبدا على الملأ ولا يزال العديد من أفراد البجا فى بورسودان يشعرون بالأسى جراء هذه الحادثة.

وقد تمكن مؤتمر البجا من استغلال هذه الأحداث لدرجة أنه نظم مؤتمرا قوميا تم خلاله انتخاب موسى محمد أحمد، الذى كان حتى ذلك الحين جندى مجهول، رئيسا لمؤتمر البجا. وتم تكليف عبد الله كونا، وهو مدرس، مسؤولية الشئون السياسية، وانتخب د. أمان ضرير، وهو أستاذ فى جامعة «الفاد» فى أم دورمان، نائبا للرئيس وقائدا للجناح الداخلى. وأظهرت عمليات القتل هذه بوضوح المدى الذى يمكن أن يصل إليه حزب المؤتمر الوطنى لاحتواء الغضب الشعبى فى شرق البلاد، كما بينت قدرة مؤتمر البجا لتعبئة السكان المدنيين، وخلق مخاوف لجهات عديدة فى المجتمع الدولى من أن أحوال العنف وانعدام الأمن التى توجد فى الغرب قد تتكرر فى شرق البلاد.

لقد ثبت أن التوقعات بشأن اشتعال العنف عند انسحاب الجيش الشعبى لتحرير السودان من الشرق

بموجب بنود اتفاق السلام الشامل لم تكن صحيحة. فقد هاجمت ميليشيات متحالفة مع الحكومة السودانية يقودها سليمان على بيتى هاميشكورب يوم ١٠ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦، إلا أن قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان التى لم تكن قد غادرت هاميشكورب حتى شهر نيسان/ أبريل – أى بعد ثلاثة شهور من التاريخ المحدد فى اتفاق السلام الشامل، ردتها على أعقابها. ولدهشة الكثيرين، فقد ظهر أن الجيش الشعبى لتحرير السودان سلم المدينة للقوات المسلحة السودانية، لذلك لم يعد لدى مؤتمر البجا سوى جيوب صغيرة من الأراضى و«عاصمتهم» فى خور طوكر قرب كسلا[٨].

كما تدهورت فعالية مؤتمر البجا بفعل بعض التوترات داخل المنظمة. لقد فرضت هذه التوترات قيوداً كبيرة على قدرة المنظمة ككل لبناء مواقف داعمة وقنوات للدعم، ولا تزال تعرقل الآفاق السياسية للبجا (وجبهة الشرق) حتى اليوم.

القيادة الجديدة فى مواجهة القيادة التقليدية. بسبب عملها فى مجتمع يتسم باللامركزية الشديدة ويبجل رجال الدين ويذعن للشخصيات الدينية التى على قيد الحياة والقادة التقليديين، شعر مؤتمر البجا بحاجته للتحالف مع الشيوخ والقادة الدينيين وحتى إسناد مناصب فى قيادته لهم، وكان أبرز النماذج على ذلك الشيخ سليمان على بيتى والشيخ عمر. فقد تبوأ الشيخ سليمان وعائلته مناصب مسيطرة فى هاميشكورب منذ إنشاءها كمركز للتعليم الدينى فى مطلع القرن الماضى، وأيضاً فى شريط الأراضى المحاذية للحدود الإريترية التى كانت تدار من هاميشكورب جنوب كسلا. ومنذ منتصف وحتى أواخر تسعينيات القرن العشرين كان الشيخ سليمان أحد زعماء التجمع الوطنى الديمقراطى الذى اتخذ من أسمرة مقراً له وكان ينظر إلى الشيخ عمر على الأقل باعتباره الزعيم الرسمى لمؤتمر البجا.

إلا أن الشيخ سليمان والشيخ عمر قد تركا المنظمة، وعادا إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة السودانية، ووقعا «اتفاق سلام» مع حزب المؤتمر الوطنى عام ٢٠٠٣ – على أساس أنهم يمثلون البجا، ورغم أن الاتفاق لم يظهر للعلن ولم يحقق أية نتائج. استمر حزب المؤتمر الوطنى ينظر إلى ارتباطه بالشيخ سليمان على أنه ذو قيمة كبيرة، وظهر هذا الأمر جليا باستعداده لإنشاء ميليشيا بقيادته وتزويدها بالسلاح. كما دعم حزب المؤتمر الوطنى أيضا تشكيل ميليشيات أخرى وعملياتها، بما فى ذلك ميليشيا سيد طارق، وهو من قبيلة الهدندوى يتمركز فى «تينى»[٩]. وليس من الواضح ما إن كانت هذه الميليشيات هى فصائل مقاتلة فى الأصل أم أنها نشأت للحصول

على الهبات الحكومية السخية، كما يدعى منتقدوها[١٠]. وفى كلا الحالتين، حصلت هذه القوات على أسلحة صغيرة من القوات المسلحة السودانية لم تستعملها فى أغلب الحالات. وتشمل مهامهم الرسمية حماية أنابيب النفط التى تمر بمحاذاة الحدود الإريترية.

وعلى عكس الوضع فى الجنوب ودارفور، فشلت القوات المسلحة السودانية بشكل كبير فى محاولاتها لإنشاء ميليشيات فعالة فى الشرق. ورغم أن أسباب ذلك ليست واضحة تماماً، فإنه يبدو أن جهود مؤتمر البجا للحفاظ على وحدة القبائل ورفضهم لفكرة القتال بين القبائل هى من ضمن تلك العوامل. وبالإضافة إلى ذلك، سعت العائلات البارزة للحفاظ على روابطها بكلا المعسكرين. فعلى سبيل المثال، فإنه بينما عاد الشيخ سليمان إلى السودان، ظل أخوه مع الحزب الاتحادى الديمقراطى فى أسمرة لضمان أن مصالح الأسرة سيتم الحفاظ عليها فى كلتا الحالتين. وفى نفس الوقت تقريبا عاد الشيخ عمر إلى مؤتمر البجا وتمت مكافأته بمنزل وتسهيلات أخرى فى هاميشكورب[١١].

إن سعى كل من مؤتمر البجا وحزب المؤتمر الوطنى لجذب الزعماء التقليديين، حتى عندما يبدون بمظهر المتقلب أو الانتهازى فى انتماءاتهم السياسية تؤكد على الوضع المميز لهؤلاء الزعماء فى مجتمع البجا. فمؤتمر البجا يعمل فى ظل مجتمع تقليدى إلى حد بعيد، وتؤدى مثل تلك التحالفات إلى جعل الإصلاح أمرا بالغ الصعوبة. فعلى سبيل المثال، فإنه بينما تدعم قيادة مؤتمر البجا تقدم المرأة، فقد قامت بالقليل فى هذا الصدد؛ حيث لا تزال المرأة فى قبائل البجا معزولة وتتمتع بأدنى مستوى لفرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية فى السودان – الأمر الذى يعود فى جزء منه إلى معارضة الزعماء التقليديين المحليين، على الرغم من وجود منظمة للنساء تابعة لمؤتمر البجا. وبالإضافة إلى جعل الإصلاحات الأساسية أمرا صعبا، فإن التحالف مع السلطات التقليدية يؤثر أيضاً على جهود إنشاء قيادة متماسكة.

الجناح الداخلى فى مواجهة الجناح الخارجى. كان على مؤتمر البجا أن يتصدى أيضا للانقسام بين جناحه الخارجى فى أسمرة وجناحه الداخلى فى مناطق السودان الخاضعة لسيطرة حكومة الخرطوم. ورغم أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا الانقسام قد أدى إلى اختلافات أيديولوجية، إلا أن هذا الانفصال قد أدى بوضوح لحدوث مشكلات تنظيمية. وبينما يتعرض أعضاء الجناح الخارجى لخطر الاعتقال وحتى الإعدام إذا عادوا إلى السودان، فإن أعضاء الجناح الداخلى تم منعهم مرارا من جانب الحكومة من لقاء زملائهم فى أسمرة أو حتى من السفر إلى مناطق محظورة فى شرقى السودان. وعلى المستوى التكتيكى، يفضل الجناح الداخلى بشكل عام نهجا سياسياً أكثر

قوة، بينما يركز الجناح الخارجى على الكفاح المسلح. كما أنه من الواضح أن الجناح الخارجى كان يخضع بشكل أكبر كثيرا لنفوذ الحكومة الإريترية من القيادة الداخلية[١٢].

القيادة المدنية فى مواجهة القيادة العسكرية. بالإضافة إلى الانقسام الداخلى/ الخارجى، هناك انقسام بين القيادتين المدنية والعسكرية – وهى مشكلة شائعة فى الكثير من حركات التحرر. وعلى هذا الصعيد فإن الذراع العسكرى لمؤتمر البجا كان يخضع بشكل كبير لسيطرة الجيش الإريترى، وكانت مسائل الاستراتيجية العسكرية، والتنظيم، والتدريب، والإمداد والتموين فى معظم الأحيان خارجة عن سيطرة القادة العسكريين لمؤتمر البجا. وكان من النادر جدا سماع شكوى من هذا الوضع لأن الدعم الإريترى ظل أمراً ضرورياً حتى مع ظهور نقاط الضعف العسكرية لمؤتمر البجا بجلاء. فخلال ١٣ عاما من الكفاح المسلح لم يتمكن مؤتمر البجا، ومن بعده جبهة الشرق من السيطرة سوى على شريط صغير من الأراضى، وقد تم تحقيق هذا فقط بدعم ضخم من الجيش الإريترى والجيش الشعبى لتحرير السودان[١٣].

الاضطرابات القبلية. بخلاف هذه المشكلات بشأن القيادة، أدت الانقسامات ذات الطبيعة القبلية أيضاً إلى الحد من فعالية البجا وجبهة الشرق. وكان أهم تلك الانقسامات هى الخلاف بشأن وضع قبيلة «بنى عامر» فى مؤتمر البجا، وبشكل أكثر اتساعا ما إذا كانت تشكل جزءا من قبائل البجا الكبرى أو تعتبر قبيلة منفصلة. وكان لهذه المشكلة أهمية خاصة لأن قبيلة «بنى عامر» قد تمكنت من تحقيق مستوى أعلى للمعيشة من جماعات البجا الأخرى،وكان ذلك يعزى فى بعض الأحيان إلى علاقاتهم الأوثق بالحكومة وأجهزتها الأمنية. فقبيلة «بنى عامر» تميل أكثر من باقى قبائل البجا للتعاطف مع الأفكار الإسلامية، وهذا يبرر على الأرجح ارتباطهم الأقوى مع حزب المؤتمر الوطنى ومشاركتهم فى الجماعات الجهادية الإسلامية الإريترية التى تحظى بدعم حزب المؤتمر الوطنى. والغالبية العظمى من قبيلة «بنى عامر» تعيش فى إريتريا وقد حاول البجا على مر التاريخ منعهم من دخول السودان وحرمانهم من حيازة حقوق قبلية على الأراضى، على الرغم من أنه فى الواقع العملى تمتلك قبيلة «بنى عامر» حاليا مساحات كبيرة ومتزايدة من الأراضى كسلا والمراكز الأخرى. ونتيجة لذلك فإن العلاقات متوترة بين الجماعتين ولم ينضم إلى مؤتمر البجا إلا عدد محدود من أفراد قبيلة «بنى عامر».

صراع الأيديولوجيات. بسبب عدم وجود أيديولوجية واضحة لمؤتمر البجا كانت هناك اتجاهات متصارعة على الدوام داخل الحزب. وأبرز الاتجاهات المتصارعة هى الأيديولوجيات اليسارية

والأيدلوجيات اليمينية. فنسبة كبيرة من قياداته تتشكل من أعضاء سابقين للحزب الشيوعى السودانى أو رفاق دربه، بمن فى ذلك عبد الله كونا وصلاح باركوين، وعلى صافى وآمنة ضرير ومحمد معتصم. بينما هناك آخرون فى مؤتمر البجا، لاسيما فى قاعدته الشعبية، هم من المحافظين شديدى الولاء لهذا الاتجاه، وحتى من المتعاطفين مع نظام الحكم الإسلامى. وأدى الافتقار إلى الالتزام الشديد بأيديولوجية محددة إلى كثرة الانتقال بين الأحزاب، لاسيما بين مؤتمر البجا والحزب الاتحادى الديمقراطى. وقد لاقت الجهود حديثة العهد لتشجيع الولاء الأكبر للحزب بعض النجاح، إلا أن الوحدة ستكون على الدوام مشكلة صعبة فى ظل البيئة الثقافية والسياسية المشتتة التى يعيش البجا فى ظلها. بالإضافة إلى ذلك، فبعد نحو خمسة عقود من الكفاح وعدم تنفيذ الوعود بالتنمية التى قدمتها الحكومات المتعاقبة، فإن هناك قدر كبير من عدم وضوح الرؤية بين قبائل البجا.

ورغم هذه التحديات الضخمة، فقد حقق مؤتمر البجا بعض النجاح فى توحيد القبائل المنقسمة بشدة والتى تركز على الجوانب المحلية، من خلال الهوية الجماعية ونشر الاعتقاد السائد حالياً بأن كل سكان شرق البلاد يعانون من التهميش. إن حالة الاستياء لدى البجا وتأييدهم لمؤتمر البجا هى أمر واضح لأى شخص يقضى مجرد وقت قصير فى مقاهى بورسودان. لقد كان مؤتمر البجا ناجحاً بشكل خاص فى حشد الشباب – حيث يسيطر مؤتمر البجا على إدارة اتحاد الطلاب فى جامعتين من الجامعات الرئيسية الثلاث فى الشرق، كما أن الحزب يحقق المزيد من التواجد حتى فى المدارس الثانوية والابتدائية[١٤]. لقد كان الناشطون من الشباب هم فى أغلب الحالات الذين قادوا إنشاء مكاتب لمؤتمر البجا فى المدن الرئيسية فى الشرق فى غضون السنوات الثلاث الماضية. كما يمكننا أن نرى هذا الإحساس الأكبر بالانتماء الجمعى فى انخفاض عدد الصدمات العنيفة بين القبائل حسبما ذكره أحد الأطباء الذى قام بعلاج المرضى فى منطقة كسلا لسنوات عديدة[١٥].

وينعكس هذا الإحساس المتنامى بالانتماء والهم العام فى بعض الأحيان من خلال مشاعر الكراهية ضد السكان غير الأصليين فى شرق السودان، مما يشير إلى المشكلات المحتملة ليس فقط لجبهة الشرق التى تقدم نفسها على أنها تمثل كل سكان الإقليم، ولكن أيضاً لعملية المصالحة فى فترة ما بعد الصراع.

وبينما يبدو أن مؤتمر البجا يعانى فى بعض الأحيان من كثرة الزعماء، فإن مبارك سالم يمسك

بشكل كامل على زمام حركة «أسود الرشايدة الأحرار». ولأنه شكل وقاد «حركة الأسود الأحرار» منذ البداية منفردا، فإن الجماعة لا تحظى بقاعدة دعم واسعة فى المجتمع الأوسع لقبيلة الرشايدة – ولا بشبكة دعم فى السودان. وبسبب انعزالهم النسبى فى البلاد، فإن العديد من أفراد قبيلة الرشايدة قد حاولوا البقاء بعيدا عن الصراع السياسى أو اختاروا ببساطة تأييد حزب المؤتمر الوطنى. وكمنظمة سياسية، فإن الأسود الأحرار منظمة صغيرة جدا، بينما جناحها المسلح لا يُعتقد أن عدد أفراده يتعدى عدة مئات. وقد تم تسليحها أيضاً بالأسلحة الصغيرة من جانب الجيش الإريترى. إلا أن هذه القوة الصغيرة تحظى بالاحترام على نطاق واسع لقدرة أفرادها على العمل فى الجبال ومعرفة دروب الصحراء ومهارتهم فى إطلاق النار، وجميعها تقريبا مهارات مكتسبة من خلال أنشطة التهريب على طول الحدود الإريترية – السودانية. كما أن نجاحهم فى مجال التجارة والأعمال يوفر مصدرا جاهزا لتمويل «الأسود الأحرار» ومن الواضح أن كل هذه الأنشطة مرتبطة ارتباطا وثيقا. والأمر الأكثر أهمية، أن مبارك و»حركة الأسود الأحرار»، التابعة له تحظى بدعم قوى من الحكومة الإريترية والجيش الإريترى.

خامساً: جبهة الشرق

عندما وجد مؤتمر البجا وحركة أسود الرشايدة الأحرار أنفسهم بمفردهم فى النهاية بعد تفكك التجمع الوطنى الديمقراطى ورحيل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورغبة منهما فى استغلال الاحتجاجات التى شهدتها بورسودان، فقد أعلنتا قيام جبهة الشرق فى شباط/ فبراير ٢٠٠٥ فى أسمرة. والتى كانت تحالفاً غريباً من جوانب عديدة. فالرشايدة هم من العرب، يتمتعون بالثراء، وقد هاجروا إلى السودان فى وقت قريب نسبياً، بينما «البجا» هم من الأفارقة الفقراء، وهم من سكان المنطقة الأصليين. وقد كانت البجا تدعى أنها صاحبة الحق بمفردها فى حقوق حيازة الأراضى فى شرقى السودان، بيما كان الرشايدة يناشدون الحكومات المتعاقبة فى الخرطوم لتعيين «ناظر» (رئيس قبلى معين) يعترف أن لهم أيضاً حقوقاً فى حيازة الأراضى.

لقد نشأت جبهة الشرق فى أول الأمر لأن كل من مؤتمر البجا والأسود الأحرار شعروا بالاستياء من قيادة الميرغنى للتجمع الوطنى الديمقراطى. وبلغت تلك التوترات ذروتها بعدما قامت أجهزة الأمن المصرية بتنظيم مفاوضات بين حزب المؤتمر الوطنى والتجمع الوطنى الديمقراطى فى القاهرة عام ٢٠٠٤. وقد انسحب كل من مؤتمر البجا والأسود الأحرار من المفاوضات، حيث ادعتا أن مصالحهما لم يتم تمثيلها بشكل منصف فى المفاوضات. وبعد شهرين عقد التجمع الوطنى الديمقراطى مؤتمره السنوى فى أسمرة وسط أجواء يسودها الاضطراب. وحينما دخل الحزب الشيوعى السودانى وعناصر من القيادة الشرعية للتجمع الوطنى الديمقراطى بعد ذلك إلى البرلمان الوطنى السودانى فى الخرطوم، ترك مؤتمر البجا، والأسود الأحرار والحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى ظهر بعد ذلك والذى يتمركز فى دارفور، فى الخارج. ومع زوال التجمع الوطنى الديمقراطى شعرت الجماعات فى الشرق بالحاجة إلى منظمتهم الخاصة بهم.

وبالرغم من أن الاتحاد بين الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان والجماعات المسلحة فى الشرق كان يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا لحزب المؤتمر الوطنى إذا ما عملوا سوياً، فإن أبناء دارفور لم يظهروا سوى ميلا قليلاً للالتزام بقضية الصراع فى الشرق. ورغم ذلك فإن جبهة العدل والمساواة، وهى جماعة مسلحة أصغر فى دارفور لم تُقبل عضويتها فى التجمع الوطنى الديمقراطى

على خلفية توجهاتها الإسلامية الظاهرة، قد قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع حركة الأسود الأحرار عام ٢٠٠٤. وأعلنت بوضوح عن رغبتها فى العمل بشكل وثيق مع الجماعات فى الشرق. حيث قامت أو ساعدت على شن عدد صغير من الهجمات ضد القواعد الحكومية فى الشرق.

إلا أن إنشاء جبهة الشرق والتعاون مع حركة العدل والمساواة لم يحسنا، رغم ذلك، بشكل مؤثر قدرات هذه الجماعات على التصدى للقوات المسلحة التابعة لحزب المؤتمر الوطنى فى شرق البلاد. وكان ذلك راجعاً فى جزء كبير منه لنفس المشكلات التى أصابت مؤتمر البجا والأسود الأحرار: ضعف التنظيم ، والزعامة غير المرتبطة بشكل وثيق مع القواعد الشعبية المؤيدة أو الجناح العسكرى، والافتقار إلى برنامج سياسى واضح، والفشل فى تطبيق إصلاحات فى الأراضى التى تسيطر عليها، والاعتماد على إريتريا. ورغم أنه تم توجيه جهود كبيرة للحد من الروابط بين طائفة الخاتمية وزعيمها السيد عثمان الميرغنى، لا تزال هناك روابط تقليدية بينها وبين أبناء شرق السودان. ففى ظل بيئة تعيش فيها الأسر الممتدة ويسودها نمط العلاقات الرعوية، والتى لا تزال سلطات الشيوخ المحليين مهيمنة، فإن من الصعب على جبهة الشرق أن تفسح لنفسها مجالا فى المحيط السياسى فى المنطقة. ومما جعل الأمر أكثر صعوبة على الجبهة أن حزب المؤتمر الوطنى لديه خبرة كبرى فى تشجيع الانقسامات والانشقاقات داخل المعارضة، ونشر الشائعات ، والرشوة، وإنشاء كيانات موازية (مثل مؤتمر البجا للإصلاح والتنمية)، وتشجيع الاضطرابات القبلية (بين البجا وبنى عامر وبين البجا والرشايدة) ومحاولات حشد الناس حول الشعارات الإسلامية.

وإحدى المشكلات الكبيرة الأخرى التى تواجه جبهة الشرق هى أنها بتنحيتها للهوية القبلية، فإنه ينبغى على القيادة الآن بناء هوية إقليمية، مما يتضمن بالضرورة إدخال أعداد كبيرة من غير البجا وغير الرشايدة من مواطنى شرق السودان إلى الجبهة. والهدف ليس فقط توسيع حجم الجبهة ولكن لمنع الحكومة من تعبئة هذه الجماهير أولاً. فعلى سبيل المثال كانت الجبهة مهتمة بشدة لإيجاد قواعد جماهيرية فى ولاية القضارف لأن البجا لا يشكلون سوى أقلية فى هذه الولاية فى حين يغيب فيها وجود الرشايدة تماما. وقد انضم بعض الشكاريا والنوبيين وغيرهم إلى جبهة الشرق منذ إنشاءها ، إلا أنهم لا يشكلون سوى أقلية صغيرة. وهناك مجتمعات محلية كبيرة أخرى مثل المسليت، التى تشكل نسبة كبيرة فى سكان ولاية القضارف لها تمثيل أقل حتى من ذلك . وبالتأكيد، فإن العديد من قبائل الأقلية فى الشرق يبدو أنها تقف فى انتظار نتائج الصراع بين جبهة الشرق وحزب المؤتمر الوطنى قبل أن تلتزم بالانضمام لأحد الطرفين.

وبعد مرور عام على إنشاءها ، وحتى عقب توقيعها اتفاق السلام بشرق السودان، فليس لدى جبهة الشرق أية مكاتب فى السودان أو مسؤولين بخلاف عدد محدود من القادة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاءها يثير حتماً التساؤل عما إذا كانت هناك ضرورة لاستمرار بقاء منظمات منفصلة للبجا والرشايدة. وقد بدأ أصحاب تلك الدعوات لحل مؤتمر البجا بعرض وجهة نظرهم للمرة الأولى خلال مؤتمر عقد فى إريتريا عقب توقيع اتفاق السلام مباشرة. ووفقاً لبعض مسؤولى جبهة الشرق، فإن الحكومة الإريترية قد ضغطت باتجاه هذه القضية[١٦]. إلا أن الاقتراح رفض خلال عدة جولات للاقتراع. وكانت حجة العديد من البجا أنهم لن يفكوا ارتباطهم مع منظمة نشأت قبل ما يقرب من أربعة عقود، وبدلا من ذلك عبروا عن شكواهم من عدم استشارتهم عند تشكيل جبهة الشرق[١٧].

كما طفت مشكلة أخرى على السطح عقب توقيع اتفاق السلام حيث تفجر خلافا داخليا حول دور د. آمنة درار أحد قيادات مؤتمر البجا. حيث ظهرت مشاعر الغضب على د. آمنة خلال اجتماع مؤتمر البجا الذى عقد فى ولاية القضاريف وتقرر أن يتم استبدالها[١٨]، إلا أن القرار لم يعلن إلا فى أواخر تشرين الثانى/ نوفمبر على لسان عبد الله موسى، وهو زعيم بارز فى مؤتمر البجا من بورسودان. وقد التقى هو وغيره مع وسائل الإعلام الوطنية حيث اتهموا د. آمنة بالاستيلاء على أموال الحزب، ومساندة زعيم الأسود الأحرار، مبارك سالم ليحل محل عبد الله موسى كرئيس لجبهة الشرق. كما كانت هناك إدعاءات أن د. آمنة وآخرين، بمن فى ذلك مسؤولون إريتريون، قد حاولوا إنشاء منظمة منشقة لقبيلة بنى عامر[١٩]. كما تم توجيه الاتهام أيضاً للأمين الحاج، رئيس فرع مؤتمر البجا فى ولاية القضارف بالمشاركة فى تلك المؤامرة. حيث تم طرده من المؤتمر وحل د. محمد معتصم مكانه. ويقول مسؤولو جبهة الشرق إن النزاع على الأرض بين من لا يملكون أراض من قبيلتى بنى عامر والرشايدة قد كشف المؤامرة.

وإذا أخذنا فى الاعتبار الادعاءات المنتشرة لفترات طويلة بشأن الفساد فى الجناح الخارجى للحزب، فإن الاتهامات الموجهة ضد آمنة تبدو بدون أساس. وليس من الواضح عند كتابة هذه السطور مدى الأثر المزعزع لهذه الأحداث، إلا أن ذلك يسلط الضوء على العلاقات الحساسة الموجودة بين أفراد قبيلة بنى عامر والبجا والصراع على السلطة داخل المنظمة.

سادساً: الأمن الإقليمى وشرق السودان

إن ما أطلق عليه كليف «التدخل المتعدد» له تاريخ طويل فى حقبة ما بعد الاستعمار فى منطقة القرن الأفريقى، حيث دأبت الحكومات على دعم المنشقين فى الدول المجاورة، واستخدمت هؤلاء المنشقين لتحقيق مصالحها الخاصة (Cliffe, 1999) . وبسبب أهميتها الاستراتيجية، فإن شرق السودان يعد نموذجا واضحا لهذه الفكرة. ففى عام ١٩٦١، بدأت جبهة التحرير الإريترية تمرداً ضد نظام الإمبراطور هيلا – سيلاسى انطلاقاً من قواعد على طول ما كانت تسمى آنذاك الحدود السودانية – الإثيوبية. ومنذ ذلك الحين لم تنعم هذه المنطقة بالسلام سوى فى حالات نادرة. وقد أدى دعم نظام الحكم العسكرى فى إثيوبيا الذى أطاح بالإمبراطور هيلا–سيلاسى حركة «أنانيا» السودانية المتمردة، التى أصبحت تسيطر على الجنوب عقب الحرب الأهلية الأولى فى السودان، إلى تشجيع الخرطوم للرد على ذلك من خلال تقديم المساعدة إلى جبهة التحرير الإريترية. وقد انتهت الحرب الأهلية الأولى فى السودان بتوقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ وقد أدى ذلك إلى تحسين العلاقات بين السودان وإثيوبيا. إلا أنه عقب انهيار الاتفاق عام ١٩٨٣، بدأت جبهة التحرير الإريترية وفيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا فى تلقى الدعم من الخرطوم، بينما شرع نظام الحكم العسكرى فى إثيوبيا بمساندة كبيرة من الكتلة الشرقية فى استضافة وتدعيم الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وعقب وصولها للحكم عام ١٩٨٩ ساعدت الجبهة الوطنية الإسلامية فى البداية جماعات المعارضة الإريترية والإثيوبية المسلحة التى كانت تعمل انطلاقا من السودان. وعندما أطاحت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا بنظام الحكم العسكرى فى أديس أبابا عام ١٩٩١ كانت هناك آمال ببزوغ عصر جديد تسوده علاقات التعاون فى منطقة القرن الأفريقى. وقد أجبرت الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا بالفعل الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان على إخلاء قواعدها فى جامبيلا؛ وأقامت إريتريا وإثيوبيا علاقات حسن جوار واضطلعتا بدور قيادى فى صنع السلام فى الصومال والسودان. إلا أنه لم يمر وقت طويل رغم ذلك قبل أن تتحول الجبهة الوطنية الإسلامية من دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا إلى دعم الجماعات الإسلامية التى تدعو للجهاد فى البلدين، وسرعان ما أصبحت مناطق الحدود الإثيوبية والإريترية عرضة لهجمات الميليشيات انطلاقا من

قواعد فى السودان (Young, 2002). ورغبة منهما فى عدم العودة إلى الحرب ، حاولت حكومتا أديس أبابا وأسمرة من خلال الوسائل السياسية إقناع الإسلاميين فى الخرطوم لوقف سياستهم العدوانية ، التى لم تكن تحظى سوى بفرص محدودة للنجاح.

ولم تكن الاستجابة «الناعمة» لإثيوبيا وإريتريا تجاه سياسات الإسلاميين فى الخرطوم ناجحة. فقد كانت الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى مقتنعة أن تقود حركة إحياء إسلامية عالمية وأن أحوال جيرانها فى الشرق قد نضجت لتولى الإسلاميين زمام الحكم (Young, 2002). وقد شرعت الجبهة الإسلامية فى مساعدة عدد من الجماعات الإسلامية التى كانت تعمل فى مناطق الحدود الغربية لإريتريا، حيث توجد أعداد كبيرة من السكان المسلمين . وقد بلغت تلك السياسة ذروتها عندما دعمت الميليشيات الجهادية التى تمكنت قوات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا من هزيمتها فى منطقة الساحل فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (Clippe, 1999). وفى إثيوبيا كان الحدث المحورى هو محاولة اغتيال فاشلة ضد الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال حضوره مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، التى اعتقدت الجبهة الثورية أنها كانت مدعومة من جانب الإسلاميين فى السودان (Young, 1999).

وردت أسمرة وأديس أبابا بدعم الجماعات المسلحة المناهضة لنظام الخرطوم لاسيما الجماعات التى انضمت للتجمع الوطنى الديمقراطى التى كان فى إمكانها توفير الأمن على حدودهم الغربية. حيث قدمت أسمرة دعما أساسيا لمؤتمر البجا. وساعدت كل من إريتريا وإثيوبيا قوات التحالف السودانى المعارض الذى كان يعمل على طول حدودهما الغربية. ولم تكتف إريتريا وإثيوبيا بدعم هذه الجماعات بشكل مباشر ولكنهما استخدمتا أيضاً قواتهما المسلحة لإلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة السودانية ونقل السيطرة على الأراضى التى كانت تستولى عليها إلى التجمع الوطنى السودانى (Young, 1999). كما دعمت تلك الجهود إمدادات عسكرية مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة ٢٠ مليون دولار إلى إريتريا، وإثيوبيا، وأوغندا – ظاهرياً من أجل حماية هؤلاء الحلفاء من عدوان النظام فى الخرطوم، ولكن فى الغالب بهدف الإطاحة بالنظام الإسلامى فى السودان (Young, 2005).

إلا أن تلك التطلعات انهارت رغم ذلك عندما اشتعلت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا فى ٦ آيار/ مايو ١٩٩٨. وأوقفت كلتا الدولتين أو خفضتا من دعمها للمعارضة السودانية كما بدأت فى خطب ود الخرطوم خوفاً من أن تقدم دعما حاسما للدولة الأخرى. ونجحت تحركات أديس أبابا – غالبا بسبب كونها القوة المهيمنة فى القرن الأفريقى واعتقاد الخرطوم بأنها سوف تنتصر على إريتريا – ونتيجة لذلك توقفت السودان وإثيوبيا عن دعم الحركات المنشقة فى كل منهما (Young,

2002) . وفى نفس الوقت، استأنفت الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة (التى خلفت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) دعمها السابق للمعارضة، بينما واصل حزب المؤتمر الوطنى مساعدته للجماعات الجهادية الإريترية.

وبعد انتصار إثيوبيا على إريتريا، ورفضها بعد ذلك حكم لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا الذى كان يقضى بأن تعيد أراضى استولت عليها، بدأت أسمرة فى دعم عدد من جماعات المعارضة المسلحة فى إثيوبيا . وفى المقابل، ساندت إثيوبيا بالاشتراك مع السودان واليمن زميليها فى «إعلان صنعاء» الجماعات المناهضة للجبهة الشعبية للتنمية والعدالة. فرسميا، كان الهدف من قيام «إعلان صنعاء» هو محاربة الإرهاب فى المنطقة، إلا أنه مع الأسف كان تحالفا لمناهضة نظام أسمرة. ونتيجة لذلك، حصل عدد من الجماعات المسلحة، التى كان معظمها يعمل من شرق السودان وبعضها من يعمل انطلاقا من إثيوبيا، بالإضافة إلى المعارضة السياسية، على الأموال والعتاد العسكرى من بلدان «إعلان صنعاء». وأصبحت إريتريا نتيجة لذلك محاصرة بشدة. والأمر الذى أثار استياء الحكومة الإريترية حتى أكثر من هذا أن المجتمع الدولى والولايات المتحدة لم يمارسا سوى ضغوطا محدودة على الحكومة الإثيوبية برئاسة مليس زيناوى لإنهاء احتلالها العسكرى للأراضى الإريترية (Young, 2006a). وكانت وجهة نظر الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة أن الولايات المتحدة قد تخلت عن المبادئ وتحالفت مع الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا لأن هذا التحالف سيحافظ على المصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة فى القرن الأفريقى.

لذلك واجهت إريتريا مشكلتين رئيسيتين هما: أولا، إنهاء الحصار المفروض عليها فى الإقليم الذى كان يشكل تهديداً أمنيا واستنزافا اقتصاديا لأن حدودها مع السودان وإثيوبيا مغلقة؛ وثانيا، لم يظهر المجتمع الدولى سوى رغبة محدودة لممارسة الضغوط اللازمة لإجبار الجيش الإثيوبى على الانسحاب من الأراضى الإريترية. لقد كان خوض الحرب مجدداً مع إثيوبيا وما يزال خياراً مطروحاً ، إلا أن إخفاقا عسكرياً قد يؤدى إلى انهيار النظام. وفى ضوء ذلك، فضلت الحكومة العمل على إنهاء عزلة إريتريا وتحسين وضع البلاد فى المنطقة – وكان تحسين العلاقات مع الخرطوم هو الخيار الأسهل الذى ينطوى على أكبر الاحتمالات لتحقيق أسرع الثمار. وكان لدى إريتريا ورقة واحدة على الأقل لتعلب بها – نفوذها الكبير على جبهة الشرق. فلم يكن من الممكن حل النزاع فى الشرق بشكل كامل دون موافقة إريتريا.

إلا أن مشكلة الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة هى أن جبهة الشرق كانت من أشد المعارضين لاتفاق السلام الشامل واتفاق السلام فى دارفور، بحجة أن هذه الاتفاقات لم تكن شاملة ولم تغير بشكل مؤثر ميزان القوى فى الخرطوم . وبالإضافة لذلك، فإنه نظراً لضعف الأداء العسكرى لجبهة الشرق،

فقد كان من المستبعد، حتى مع وجود الدعم الإريترى، أنها ستتمكن من الحصول على تنازلات كبيرة من الخرطوم خلال المفاوضات . وكانت المعضلة بالنسبة لإريتريا هى هل ينبغى عليها التخلى عن جزء من الحمولة، أو على الأقل خفض سقف هدفها طويل المدى للإطاحة بحزب المؤتمر الوطنى من أجل الوصول لاتفاق سلام فى المدى القريب.

فعلى الرغم من الاشتباكات الكثيفة لإريتريا مع السودان ، فإن التهديد الرئيسى لأمنها كان (ولا يزال) هو الجيش الإثيوبى. وقد كان الهدف الأول لجهودها الدبلوماسية فى السودان هو كسر التحالف الإقليمى المفروض على الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة، لاسيما الروابط بين الخرطوم وأديس أبابا ، من أجل قلب الطاولة على إثيوبيا (Young, 2006). وقد تم تنفيذ هذه السياسة أولا من خلال مساعدة الجماعات الإثيوبية المسلحة، ثم، فى وقت أقرب، من خلال تسليح وتدريب القوات المسلحة التابعة لمجلس المحاكم الإسلامية فى الصومال فى مقديشو وبشكل مؤثر، فبينما دعمت الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة الجناح العسكرى للمحاكم الإسلامية ، قدم حزب المؤتمر الوطنى المساعدة لجناحها السياسى. ورغم أن اليمن وقفت إلى جانب إثيوبيا فى دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية فى الصومال المناهضة للمحاكم الإسلامية ، فإن دعم حزب المؤتمر الوطنى للإسلاميين فى الصومال قد أدى إلى إحداث فجوة فى «إعلان صنعاء» وأنهى الحصار الذى كان مفروضاً على إريتريا. وربما لم تتخل الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة عن خيار العودة للحرب مع إثيوبيا لاستعادة مناطقها الحدودية ، إلا أن ذلك يتطلب على الأقل حياد الخرطوم واستتاب الأمن على حدودها الغربية قبل أن يكون هذا الخيار قابلا للتنفيذ بشكل فعلى.

سابعاً: المفاوضات واتفاق السلام

تم اقتراح كل من الأمم المتحدة ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة كوسيط فى المفاوضات حول الشرق، إلا أنه تم رفضهم من جانب كل من الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة وحزب المؤتمر الوطنى. قد تم اقتراح إريتريا، وبعد رفضه للفكرة فى بداية الأمر، وافق حزب المؤتمر الوطنى. لقد أدت الضغوط من جانب جبهة الشرق وحليفها السابق الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان لبعض التأثير، إلا أن الأهم كانت نظرة الخرطوم لخضوع جبهة الشرق لسيطرة إريتريا[٢٠]. وبالتالى لايمكن إبرام اتفاق دون موافقتها [٢١]. وعلى لقاء هذه الخلفية قام النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير، ووزير الخارجية لام أكول، والزعيم البرلمانى فى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر عرمان (الذى كان لسنوات طويلة ممثل الحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان فى أسمرة) بعدد من الزيارات إلى أسمرة للقاء القيادة الإريترية ، وفى المقابل ، التقى مستشار الرئيس الإريترى ، يمان جبريب، ورئيس الشئون التنظيمية ، عبد الله جابر، نظراءهم فى الخرطوم. وخلال هذه الاجتماعات تدعمت الجسور بين البلدين وتم وضع الخطوط العريضة لاتفاق السلام تقريبا.

وبينما كانت المفاوضات فى نيفاشا وأبوجا التى نتج عنها اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام فى دارفور طويلة وشاقة ، كانت محادثات السلام فى أسمرة تسير بسلاسة وبدون خلافات.

وبينما عقدت سلسلة المفاوضات السابقة فى حضور العديد من المراقبين والصحفيين ، تمت محادثات السلام فى أسمرة بعيدا عن الأضواء. ولم يتم السماح للمراقبين الدوليين بحضور المحادثات حيث اعتقدت إريتريا أن وجودهم سيؤدى للتدخل فى العملية[٢٢]. وكان السبب الرئيسى على الأرجح فى سير المفاوضات بهذا الشكل السلس هو أنه بالرغم من معارضة كل من جبهة الشرق والجبهة الشعبية للتنمية والعدالة لاتفاق السلام الشامل، فإنهما لم تحاولا عرقلة تنفيذ بنوده، وعلى الأخص فقد قبلا بهيمنة حزب المؤتمر الوطنى فى الخرطوم. وهناك عامل آخر يفسر التقدم السريع فى المفاوضات هى النتيجة التى حصلت عليها قيادة جبهة الشرق، بأنه مع غياب حلفاءهم – الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان والتجمع الوطنى الديمقراطى– والنتائج المحدودة لحملتها العسكرية، فإنه لم يعد أمامها من خيار سوى قبول نتائج عملية السلام.

وعلى نفس نهج اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام فى دارفور، ركز اتفاق السلام فى شرق السودان ، الذى تم توقيعه فى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، على الترتيبات الأمنية، واقتسام السلطة ، واقتسام الثروة (ESPA, 2006) . وبموجب الترتيبات الأمنية تم الاتفاق على أنه «لن تتواجد قوات ميليشيا أو غيرها من الجماعات المسلحة فى شرق السودان عدا القوات المسلحة السودانية» (المادة ٢٤). وقد أدت هذه الأحكام فعلياً إلى إنهاء وجود قوات مسلحة مستقلة لجبهة الشرق، وهو إجراء كانت الجبهة تعتبره قبل ذلك غير مقبول. كذلك كان ينبغى أن يؤدى ذلك إلى إنهاء وجود الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية. ووفقاً لمصادر إريترية، فإن حزب المؤتمر الوطنى عرض اتفاقاً يقوم السودان بمقتضاه بحظر هذه الجماعات المؤيدة للحكومة فى مقابل موافقة الجبهة الشعبية للتنمية والعدالة على وقف دعمها للجماعات المسلحة فى دارفور. إلا أن ذلك لم يحظ بالقبول وتم الاتفاق بدلاً من ذلك على حظر الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية فى شرق البلاد خلال ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق السلام(٢٣). إلا إن تنفيذ هذا الأمر لا يمكن التحقق منه سوى من خلال تقييم مستقل.

وقد نص الاتفاق على إنشاء لجنة عسكرية عليا مشتركة لتنفيذ ومراقبة وقف إطلاق النار، حيث تتشكل من ثلاثة ممثلين لحكومة السودان، وثلاثة من جبهة الشرق وواحد من الحكومة الإريترية (المادة ٢٦)، مما أعطى لإريتريا الصوت المرجّح.

وطبقاً للاتفاق سيضمن جيش جبهة الشرق أن يشكل «ما لا يقل عن ٣٣ فى المائة فى الوحدات الجديدة للقوات المسلحة السودانية التى سيندمج فيها لمدة لا تقل عن عامين» (المادة ٢٧). ويقول مسؤول جبهة الشرق والمسؤولون الإريتريون أن الجبهة ستشغل ٥٣٠٠ منصب فى القطاع الشرقى للجيش الوطنى بينما سيشغل آخرون مناصب فى البرلمان. وليست هناك تقديرات يعتمد عليها لعدد أعضاء جبهة الشرق، لكن رقم ٥٣٠٠ فرد يبدو مرتفعاً جداً، رغم أن ذلك لن يحول دون إمكانية أنه بعد توقيع اتفاق السلام فى شرق السودان، فإن أعداداً كبيرة من أبناء شرق السودان سيتم تجنيدهم ثم استيعابهم فى القوات المسلحة السودانية. وينص الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة مشتركة من أجل دمج قوات جبهة الشرق فى القوات المسلحة السودانية (المادة ٢٧)، وستتولى حكومة السودان مسؤولية إعادة إدماج مقاتلى جبهة الشرق الذين لا تتوافر فيهم شروط الانضمام إلى القوات المسلحة السودانية فى الحياة المدنية (المادة ٢٨).

وكانت هناك ادعاءات بأن حزب المؤتمر الوطنى يسعى لإدخال الجماعات الجهادية الإريترية التى أُجبر على حظر نشاطها إلى قواعد القوات المسلحة السودانية فى الشرق، فى حين تحاول إريتريا فى

المقابل استغلال فرصة إعادة تشكيل وحدات الجيش فى الإقليم لإدخال عناصر مخابرات تابعة لها فى تلك الوحدات. ووفقاً لمصدر مطلع، فإن النتيجة ستكون حربا بين أجهزة المخابرات[٢٤]. وطبقاً للاتفاق فإنه لا يمكن نقل وحدات القوات المسلحة السودانية التى ستشكل حديثا إلى أجزاء أخرى من البلاد لمدة خمس سنوات، وهو شرط كان من الواضح أنه وضع لضمان عدم إرسال جنود جبهة الشرق إلى دارفور[٢٥].

ورغم أن زعماء جبهة الشرق قد دعموا فى السابق نشر قوات دولية ومراقبين دوليين لضمان الاتفاق، فإن الخرطوم وأسمرة قد عارضتا هذا الأمر وإريتريا بمفردها هى حاليا ضامنة الاتفاق – دون أن يكون لها أى قوات فى السودان. ويعد هذا الأمر على النقيض من اتفاق السلام الشامل، الذى نص على نشر نحو ١٠ آلاف من قوات حفظ السلام والمراقبين فى جنوب السودان، وعلى الرغم من ذلك، كما يشير أحد مسؤولى جبهة الشرق، فإن هذا التواجد الكبير لم يمنع حكومة السودان من انتهاك اتفاق السلام[٢٦]. لقد تمت الإشارة إلى أنه ليست هناك حاجة إلى قوات دولية لأن إريتريا على اطلاع تام بما يجرى فى المنطقة ولديها عملاء للمخابرات بها وهى فى وضع جيد لتقوم إما بتصحيح الأخطاء، أو لفت انتباه الخرطوم إليها. إلا أن ذلك يجعل جبهة الشرق تعتمد بشكل خطير على حسن نوايا الإريتريين. وفى حوار غير رسمى مع أعضاء من البجا فى جبهة الشرق كان هناك قدر كبير من الأسى بشأن عدم انخراط المجتمع الدولى فى عملية السلام ومراقبة تنفيذ الترتيبات الأمنية[٢٧].

وعقب الاتفاق بدأ مقاتلو جبهة الشرق بالانتقال إلى معسكرات قرب كسلا وأروما(شمال كسلا) تمهيداً لإدماجهم فى القوات المسلحة السودانية أو غيرها من القوات شبه العسكرية، أو تسريحهم. وكان من اللافت أن البجا والرشايدة ذهبوا إلى معسكرات منفصلة، مما يمثل مؤشرا آخر لمحدودية عملية الاندماج التى حققها تشكيل جبهة الشرق. إلا أنه على عكس الوضع فى الجنوب، فإن المعارك فى الشرق لم ينتج عنها درجة عالية من العنف، وكان عدد مقاتلى جبهة الشرق قليلا، وكانت منطقة الصراع محددة فى مناطق الحدود الإريترية، ولا يحمل معظم المدنيين أسلحة (عدا السيوف والسكاكين)، ولا توجد سوى عداوات قبلية صغيرة، وكان واضحا أن أطراف الاتفاق واثقة من إمكانية عودة الهدوء سريعاً إلى المنطقة. وحيث إن الفقر وانعدام التنمية هى من الأمور التى عملت على تغذية الصراع ، فإن الاهتمام الأول فى هذا الشأن كان ينصب على ضرورة دفع تعويضات كافية للمقاتلين السابقين أو توفير التدريب لهم. ورغم عدم الإشارة إلى ذلك فى اتفاق السلاح فى شرق السودان، فإنه من المتوقع أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة فى السودان بدور داعم فى نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الدمج[٢٨].

وبموجب اتفاق تقاسم السلطة ستحصل جبهة الشرق على منصب نائب المحافظ فى ولايتى كسلا والقضارف و١٠ مقاعد فى كل مجلس من المجالس التشريعية للولايات الثلاثة الموجودة فى الشرق (المادة ١٦ و١٧). وبسبب وجود اتفاق سابق بين حزب المؤتمر الوطنى والحزب الاتحادى الديمقراطى والذى ينص على حصول الأخير على منصب نائب المحافظ فى ولاية البحر الأحمر، فإن جبهة الشرق ستحصل على منصب وزارى فى مجلس وزراء الولاية كما ستحصل جبهة الشرق أيضاً على مناصب مستشارين فى كل الولايات الثلاث. وسيؤدى حصول جبهة الشرق على عشرة مقاعد فى المجلس التشريعى إلى تعزيز صفوف أعضاء المجلس من خارج حزب المؤتمر الوطنى الذى سيشكل حالياً ما يصل إلى ٥٠ فى المائة من إجمالى عدد الأعضاء. إلا أن أحزاب المعارضة تظهر قدرا كبيرا من الوحدة حتى الآن، كما أن الأجهزة الأمنية ستظل بشكل كامل فى قبضة حزب المؤتمر الوطنى وهو أمر حيوى للغاية. وحصلت جبهة الشرق على منصب وزير فى إحدى الولايات، ومساعد للرئيس يتم اختياره من جانب الرئيس من قائمة مرشحين تقدمها الجبهة، ومستشار للرئيس، وثمانية مقاعد فى الجمعية الوطنية (المادتان ٨ و٩). إلا أن هذه المقاعد لن تؤثر على هيمنة حزب المؤتمر الوطنى على الجمعية الوطنية، حيث سيظل يسيطر على ٥٢ فى المائة من المقاعد.

وقد طالبت جبهة الشرق بأن يتم الاعتراف بالشرق كإقليم واحد وأن يتم نقل السلطات لهذا الإقليم (مثلما طالبت الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان ومتمردو دارفور فى مناطقهم الخاصة)، إلا أن الحكومة رفضت هذا الطلب. وبدلا من ذلك سيتم تمثيل الولايات الثلاث فى «المجلس التنسيقى لولايات شرق السودان» من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بينهم. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة السودان على عقد مؤتمر بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ لبحث الهيكل الإدارى للبلاد (المادة ٥)، وهو نص تقول عنه جبهة الشرق إنه سيشمل دراسة ما إذا كان تعزيز الفيدرالية سيتم على أفضل نحو بنقل السلطات إلى الولايات والمناطق [٢٩]. وبينما يؤكد البعض أن حرص حزب المؤتمر الوطنى على التفاوض مع جبهة الشرق يمثل المرة الأولى التى تعترف فيها الحكومة الوطنية بالإقليم، فإن معظم الذين أجريت معهم مقابلات لم يكونوا سعداء بشأن بنود الاتفاق [٣٠]. ولم تتمكن جبهة الشرق أيضاً من تحقيق مطالبها بحماية ثقافة ولغة أهالى الشرق، ربما بسبب أن مثل هذا الاتفاق كان يتعارض مع تمسك حزب المؤتمر الوطنى باللغة العربية، وتفسيره للإسلام، والهيمنة الثقافية فى البلاد. وكان المطلب الذى سبق ذلك لجبهة الشرق ببحث الحكم الذاتى فى الإقليم خلال المفاوضات تم رفضه بهدوء.

وكان أحد العناصر الحاسمة فى الاتفاق هو إنشاء «صندوق شرق السودان للتعمير والتنمية» بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار على مدى أربعة سنوات حيث «سيعمل كجهاز أساسى للتخطيط والرقابة والمتابعة لبرنامج التعمير والتنمية» (المادة ٢٣)، وهذا النص مبهم ويثير بواعث القلق بأنه سيكون أداة لفرض الوصاية. وبالإضافة لذلك، فإن مجلس إدارة الصندوق سيرأسه وزير المالية وهو من حزب المؤتمر الوطنى وستكون غالبية أعضائه من هذا الحزب (المادة ٢٣).

ورغم وجود إشارات فى الاتفاق حول الحاجة للتنمية المتكافئة فى الشرق، فإن صندوق التنمية هو بند مكمل من أجل التشجيع على الوصول إلى هذا الهدف. ففى منطقة تعانى من فقر هائل ومعدل مرتفع للبطالة، لاسيما فى الأحياء العشوائية المكتظة بالسكان المحيطة ببورسودان، فليس من المستغرب أن يشكو العديد من الناس من أن الاتفاق لا يقدم سوى القليل على أرض الواقع، وأنه كان ينبغى أن يركز على احتياجات سكان الشرق – نظراً لوضعهم المهمش داخل السودان[٣١].

وبينما تم الترحيب بحرارة باتفاق السلام فى شرق السودان فى وسائل الإعلام الوطنية والجمعية التشريعية للبلاد، فإن العديد من أعضاء فريق التفاوض لجبهة الشرق فى أسمرة لم يكونوا متحمسين للاتفاق، وكان قبولهم له فقط لأنهم شعروا بأنه ليس لديهم سوى بدائل محدودة. وكان هناك أيضاً قلق حول كيفية رؤية القواعد الانتخابية للجبهة لهذا الاتفاق. فمما لا شك فيه أن الجميع يؤيد إنهاء الأعمال العدائية والعودة للنمط الطبيعى للحياة، وكان ذلك عاملا رئيسياً لرضوخ جبهة الشرق للاتفاق، إلا أن الحقيقة أيضاً أن البنود النهائية للاتفاق تقل كثيرا عما قيل لأهالى الشرق بأنه يمكن قبوله، لاسيما فيما يتعلق بتقاسم السلطة. وفى مناقشات غير رسمية مع مواطنين عاديين فى ولاية القضارف كان الرأى الشائع أن الاتفاق هو خطوة فى الاتجاه الصحيح[٣٢]. ولكن فى بورسودان كانت المشاعر أكثر سلبية بشكل واضح[٣٣]. وكنتيجة لذلك، أدرك زعماء جبهة الشرق أنهم فى حاجة إلى إقناع مؤيديهم أنهم توصلوا لأفضل صفقة ممكنة وأنهم لم يخضعوا للضغوط الخارجية. كما يدرك الزعماء بألم أيضاً القدرات التى تأكدت لحزب المؤتمر الوطنى على خلق البلبلة، وإنشاء ودعم جماعات المعارضة البديلة، وشراء الأصدقاء ، وتفكيك أجهزة الأحزاب، مما قد يؤدى إلى انتشار الشعور بخيبة الأمل داخل الأحزاب أو حتى نشأة جماعات منشقة عن الأحزاب[٣٤].

ويؤكد كل من المسؤولين الإريتريين ومسؤولى جبهة الشرق على الحاجة للاستعداد للانتخابات التى يمكن أن تؤدى إلى تغيير حقيقى فى السلطة[٣٥]. كما يتحدثون كذلك عن شروط بناء تحالفات مع القوى الأخرى فى البلاد التى تحمل نفس الفكر، وأبرزها الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان ومتمردو دارفور[٣٦]. إلا أن هذه التحالفات يبدو أنها تواجه العديد من المشكلات.

ورغم النص على إجراء الانتخابات الإقليمية والوطنية فى اتفاق السلام الشامل، فإنه لا حزب المؤتمر الوطنى ولا الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان يُظهران حماسا كبيرا لإجرائها وليس من الواضح بأى شكل ما إذا كانت هذه الانتخابات ستتم فى موعدها المقرر أو ما إذا كانت ستكون حرة ونزيهة. وقد طُرحت هذه المخاوف مرارا فى اللقاءات التى أجراها مسؤولو جبهة الشرق مع المواطنين العاديين فى الشرق . وهناك انتقادات ضخمة تشير إلى أن الوصول إلى الغايات السياسية غير ممكنة بدون الديمقراطية وأنه حتى مع وجود محاولات فاترة لتحجيم النظام الأمنى فى الشرق، فلا توجد بادرة على تحول ديمقراطى فى السودان[٣٧]. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حتى مع الاعتراف بهذه المشكلات فإنه ما زال هناك اتفاق كبير بين أعضاء جبهة الشرق حول ضرورة الإعداد لصراع سياسى مع حزب المؤتمر الوطنى على أمل أن اتفاق السلام فى شرق السودان سيوفر لهم الأمن للعودة إلى الحياة السياسية الطبيعية.

كما أن هناك اعترافا بأن كفاح جبهة الشرق للإطاحة بحزب المؤتمر الوطنى – على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب– قد انته إلى الفشل. ويقول أحد كبار زعماء جبهة الشرق: «من خلال توقيع هذا الاتفاق فإننا على الأرجح نمدد حياة هذه الحكومة لبضع سنوات»[٣٨]. وهذا على النقيض من هؤلاء، لاسيما فى المجتمع الدولى، الذين يعتقدون أن اتفاقات السلام الإقليمية قد أدت إلى إضعاف حزب المؤتمر الوطنى، حيث إن تحقيق اتفاقا آخر للسلام لن يدعم فقط أوضاع وشرعية حزب المؤتمر الوطنى ويعزز من قدرته على مقاومة الضغوط من المجتمع الدولى والحركة /الجيش الشعبى لتحرير السودان، بل أنه سيحد بشكل كبير من التوترات مع إريتريا مما سيسمح بنقل القوات من الشرق إلى دارفور[٣٩]. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى الذى لديه سمعة على المستويين الوطنى والدولى بعدم احترام وعوده قد أكد مرارا لجبهة الشرق والوسطاء الإريتريين بأنه يعتزم تماماً تنفيذ الاتفاق[٤٠].

وكانت الحكومة الإريترية أيضاً من المستفيدين الرئيسيين من اتفاق السلام. وللوهلة الأولى فإن الاتفاق على تخفيض عدد القوات المسلحة السودانية فى الشرق وحظر الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية والمناهضة للجبهة الشعبية للتنمية والعدالة (وأبرزها جبهة التحرير الإريترية بقيادة عبد الله إدريس) قد حسنت الوضع الأمنى لإريتريا على طول حدودها الغربية، وهو أمر مهم بالنظر إلى التوتر العسكرى المتواصل بينها وبين إثيوبيا. كما أن فتح الحدود بين إريتريا والسودان قد أدى بشكل فعال إلى إنهاء الحصار الذى كان مفروضا عليها وسيؤدى إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية فى البلاد.

لقد كان دور الوسطاء الإريتريين فى الصراع فى شرق السودان محل تقدير كبير من الخرطوم حيث يتشارك البلدان الشكوك فى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقى، والولايات المتحدة وحلفائها المهيمنين على عملية السلام فى البلاد. ونتيجة لذلك، فإنه قبل أيام من توقيع الاتفاق سافر الفريق صلاح جوش، رئيس وكالة الأمن القومى السودانية التى تحظى بنفوذ قوى، إلى أسمرة لعقد محادثات بشأن إمكانية قيادة إريتريا للجولة التالية لمحادثات السلام فى دارفور(٤١). لذلك فإن إنجاز اتفاق السلام فى شرق السودان قد أدى أساسا لتعزيز التوقعات بأن إريتريا ستقود عملية السلام فى دارفور. إلا أن ذلك الأمر أصبح أقل احتمالا بعد ذلك نظرا لتراجع سيطرة إريتريا على متمردى دارفور، جزئيا بسبب نظرتهم السلبية لاتفاق السلام فى شرق السودان.

ثامناً: خاتمة

إن الصراع المسلح الذى وقع فى شرق السودان ليس أمرا فريدا. فهناك أوجه تشابه عديدة بينه وبين الصراعات التى نشبت فى جنوب وغرب السودان وكما كان الحال معهم فإنه كان ناتجاً عن التهميش ، والتنمية غير المتوازنة، وهيمنة قبائل الصفوة التى تسكن حول نهر النيل على الدولة السودانية منذ الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تحمل أيضاً أوجه تشابه مع الصراعات المشتعلة فى المناطق الأخرى من القرن الأفريقى، حيث أدت محاولات الحكومات الممسكة بزمام السلطة للسيطرة على المناطق المحيطة وفرض أنماط ثقافية غريبة إلى رفع راية المقاومة (Markakis, 1994). وفى غياب المؤسسات الديمقراطية التى يمكن من خلالها معارضة هذه الهيمنة، وجدت المجتمعات المحلية الإثنية والأقاليم نفسها مضطرة لحمل السلاح. وقد كانت هذه هى الحالة مع مؤتمر البجا وجبهة الشرق، التى كانت تفضل مواجهة الخرطوم سياسيا، وبدلا من ذلك وجدت نفسها مضطرة إلى القيام بعمليات عسكرية ثبت أنها لم تكن ناجحة.

وبينما اتخذت الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحركات التحرير فى دارفور فى البداية شكل الجماعات المسلحة ثم بعد ذلك بوقت طويل أنشئت أجنحة سياسية، فإن مؤتمر البجا له جذور سياسية عميقة ولم يتحول إلى الصراع المسلح إلا من وقت قريب. ومع ذلك، فإن جبهة الشرق ونظراءها فى جنوب وغرب السودان قد عانوا جميعاً من نفس نقاط الضعف: وعدم وضوح البرنامج السياسى والأيديولوجيات غير الناضجة، وضعف التنظيم والقيادة، وعدم القدرة على تطبيق الإصلاحات فى الأراضى الخاضعة لسيطرتها، والروابط المتوترة مع قواعد مؤيديها. ومثلما كان الحال فى الجنوب والغرب تطلعت جماعات التمرد فى الشرق إلى المجتمع الدولى لتعويض نقاط ضعفهم. لقد عبر أعضاء المجتمع الدولى مرارا عن تعاطفهم مع محنة أهالى شرق السودان، إلا أنهم فيما عدا إريتريا، لم يقدموا سوى الدعم اللفظى. ولسوء الحظ ، فبسبب وقوعه على البحر الأحمر وعلى حدود إريتريا وإثيوبيا، لم يتمكن شرق السودان من الهروب من الورطة التى تعم الإقليم لاسيما فى حقبة ما بعد الاستعمار حيث ظلت منطقة القرن الأفريقى منذ ذلك الوقت تعانى من اضطراب دائم تقريبا.

وطوال معظم السنوات الـ ٤٥ منذ بدأت جبهة التحرير الإريترية صراعها المسلح من خلال ما كان وقتها الحدود السودانية – الإثيوبية، دعمت الحكومات فى الخرطوم وأديس أبابا وفيما بعد أسمرة الجماعات المناهضة لبعضها البعض. ويدعو اتفاق السلام فى شرق السودان إلى وقف دعم هذه الحركات المعارضة من جانب الخرطوم وأسمرة، إلا أنه سيكون هناك بعض الوقت قبل أن يتبين ما إذا كان الالتزام بهذا البند هو التزام أمين. وتوضح التجربة فى منطقة القرن الأفريقى أنه حتى عندما تتوقف الحكومات عن دعم المناهضين للحكومات الأخرى، فإنها لا تفرض حظرا عليهم، لأنها تدرك جيدا إمكانية تغير الظروف سريعا وأن يصبح صديق اليوم عدو الغد أو العكس. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا للادعاءات المنتشرة بأن حزب المؤتمر الوطنى لم يلتزم بتعهداته بموجب اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام فى دارفور، حيث كان يواجه جماعات عسكرية أقوى بكثير، فإن هناك شكوكا بشأن إخلاصه فى تنفيذ اتفاق السلام فى شرق السودان.

ومما لا شك فيه أن قادة جبهة الشرق لديهم نفس الشكوك، إلا أنهم لم يشعروا أبدا بالارتياح فى دور مقاتلى الميليشيات. وعلى عكس الحال مع متمردى دارفور، فإن مؤتمر البجا هو حزب سياسى وتسعى قيادته، وحتى الكثير من أعضائه، إلى تحقيق أهدافهم من خلال النضال السياسى. ورغم كل نواقصه ، فإنهم يشعرون الآن أن لديهم اتفاقا يسمح لهم بالمشاركة فى الحياة السياسية لتحقيق ذلك. والزمن فقط هو الذى سيكشف ما إذا كان هذا التقييم سيثبت صحته، إلا أن التكهنات لا يمكن أن تكون متفائلة. وكما أوضح هذا التحليل فإن اتفاق السلام فى شرق السودان هو نتاج لعملية أكبر للمصالحة بين حكومتى إريتريا والسودان وإعادة تشكيل للهيكل الأمنى فى القرن الأفريقى. لقد كان هناك تركيز على العملية واللغة المنمقة للاتفاق ، وتم إضفاء الشرعية على الاتفاق من جانب حكومتى البلدين – وبحماس أقل من جانب المجتمع الدولى، الذى يبدو أنه قبل فكرة أن صراعاً آخر فى السودان قد تم حله. وفى الواقع، فإن الشىء الوحيد الذى تم علاجه هو أن العنف المصاحب للهجمات الصغيرة قد توقف. ولا توجد سوى دلائل محدودة تُظهر أن التهميش – وهى الحالة التى دفعت أعضاء جبهة الشرق لشن صراعهم المسلح – سوف ينتهى. وبعد فحص نتائج عملية السلام فى أمريكا الوسطى، خلص «الخاندرو بندانا» إلى أن الأغلبية الضعيفة والمشتتة تحصل فى الغالب على القليل من المكاسب وتخسر فى معظم الأحوال نتيجة التدخل الدولى الذى يعمل على إخماد الصراع وليس التصدى له، وبشكل أقل من ذلك بكثير يساعد فى علاج الظلم الاجتماعى الذى أدى لاشتعال الصراع فى البداية (Bendana, 2003) . ويبدو أن هذا هو التلخيص المناسب لاتفاق السلام فى شرق السودان.

المراجع

Bendana, Alejandro. 2003. What Kind of Peace is Being Built? Critical Assessments from the South. Ottawa:
International Development Research Centre. Ottawa.
Black Book. Undated. 'The Black Book: Imbalance of Power and Wealth in Sudan.' Translated
from Arabic by anonymous authors and placed on the Justice and Equality Movement Web
site.
Cliffe, Lionel. 1999. 'Regional dimensions of conflict in the Horn of Africa.' Third World Quarterly,
Vol. 20, No. 1. February 1999.
Eastern Sudan Peace Agreement. 2006. Asmara. 14 October. <http://www.sudantribune.com/
IMG/pdf/Eastern_Sudan_Peace_Agreement.pdf>.
International Crisis Group. 2006. Sudan: Saving Peace in the East. Africa Report, No. 102. 5 January.
Markakis, John. 1994. 'Ethnic conflict and the state in the Horn of Africa.' Ethnicity and Conflict in
the Horn of Africa. London: James Currey.
Muddathir Abdel Rahim. 1986. Imperialism and Nationalism in the Sudan. Khartoum: Khartoum
University Press.
Pantuliano, Sara. 2005. 'Comprehensive peace? Causes and consequences of underdevelopment
and instability in eastern Sudan.' Unpublished Paper. September.
World Bank. 2003. Sudan: Stabilisation and Reconstruction. Country Economic Memorandum. Vol.
II: Statistical Appendices. World Bank. June.
World Food Programme. 2005. A Livelihood Vulnerability and Nutritional Assessment of Rural Kassala
and Red Sea State. Final Report. Khartoum: World Food Programme. May.
Young, John. 1999. 'Along Ethiopia's western frontier: Gambella and Benishangul in transition.'
Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 2. June, pp. 321326-.
—. 2002. 'Sudan-Ethiopia relations in transition.' Journal of Middle East and African Studies.
—. 2004. 'Sudan's South Blue Nile Territory and the struggle against marginalization.' In Paul
Kingston and Ian Spears eds. States Within States: Incipient Political Entities in the Post-Cold
War Era. New York: Palgrave Macmillan.
—. 2005. 'Sudan: a flawed peace process leading to a flawed peace.' Review of African Political
Economy, Vol. 32, No. 103. March, pp. 99113-.
—. 2006a. 'Eastern Sudan: caught in a web of external interests.' Review of African Political Economy,
Vol. 33, No. 109. September, pp. 594601-.
—. 2006b. The South Sudan Defence Forces in the wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper,
No. 1. Geneva: Small Arms Survey.

الهوامش

١. حوار أجراه الكاتب مع د. غازى صلاح الدين، ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.
٢. حوار أجراه الكاتب مع قائد جبهة الشرق، ولاية القضارف، ٢٦ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.
٣. اتصال مع سارة بانتوليانو، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
٤. بيان لمصطفى سيد خليل، وزير الصحة، ولاية القضارف، ٢٦ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.
٥. انظر الحالات التى تم الإبلاغ عنها على الموقع http://www.cpmtstudan.org
٦. بررت الخرطوم عمليات الاعتقال باتهام الرشايدة بالتهريب. كما كانت الحكومة تتوجس أيضا من الروابط القوية لهم مع النظام فى إريتريا (حيث تسكن القبيلة على كلا جانبى الحدود) فى وقت كانت العلاقات بين الخرطوم وأسمرة متوترة بشدة.
٧. اطلع على التقارير على الموقع http://www.cpmtstudan.org
٨. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، أسمرة، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.
٩. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، الخرطوم، ٣ آيار/ مايو ٢٠٠٦.
١٠. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، الخرطوم، ٣ آيار/ مايو ٢٠٠٦.
١١. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، الخرطوم، ٣ آيار/ مايو ٢٠٠٦.
١٢. فيما بعد، اجتذبت جبهة الشرق القيادة الخارجية لمؤتمر البجا للمشاركة فى مفاوضات السلام فى أسمرة.
١٣. كان من المؤشرات الأخرى على أداءها الضعيف أنه على الرغم من أنه ليس هناك شك على انتشار السخط بين صفوف الشباب من البجا، فإن أعداد المقاتلين فى مؤتمر البجا لم تكن أبدا كبيرة، حتى بعد التظاهرات وإطلاق النار على المدنيين فى بورسودان فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وكان من الواضح أنه بينما عبر العديد من شباب البجا الحدود إلى اريتريا وانضموا إلى مؤتمر البجا، فإنهم سرعان ما عادوا أدراجهم مرة أخرى لأسباب لا يمكن تحديدها، إلا أن ذلك انعكس بوضوح سلبا على القيادة العسكرية.
١٤. حوار أجراه الكاتب مع أحد مسؤولى جبهة الشرق، بورسودان، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
١٥. حوار أجراه الكاتب مع طبيب، الخرطوم، ٢٩ آيار/ مايو ٢٠٠٦.
١٦. حوار أجراه الكاتب مع مسؤولين فى جبهة الشرق، بورسودان، ٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.
١٧. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.
١٨. حوار أجراه الكاتب مع مسؤولين فى مؤتمر البجا، القضارف، ٢٥–٢٦ آيار/ مايو ٢٠٠٦.
١٩. حوار أجراه الكاتب مع مسؤولين فى جبهة الشرق، القضارف، ٢٧–٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر

٢٠٠٦، وبورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٠. غازى صلاح الدين، مستشار الرئيس السودانى، الخرطوم، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

٢١. هناك سبب يدعو لعدم الأخذ بهذا الرأى بالكامل، حيث ذهب حزب المؤتمر الوطنى بعيدا لتحجيم جبهة الشرق، بما فى ذلك إنشاء حزب معارض بديل إلا أن تلك المحاولات لم تكن ناجحة تماما فى النهاية ولم يكن أمام الحزب الحاكم من خيار سوى التعامل مع الجبهة. وبالتالى فإن الخرطوم قدرت أن أى اتفاق سلام لن يكون قابلا للتطبيق بدون إنهاء التوتر فى العلاقات بين الخرطوم وأسمرة.

٢٢. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بالحكومة الإريترية، أسمرة، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٣. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول إريترى، أسمرة، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٤. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول سابق بمؤتمر البجا، بورسودان، الأول من كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٦.

٢٥. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، أسمرة، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٢٦. حوار أجراه الكاتب مع محمد إبراهيم، المسؤول بجبهة الشرق، القضارف، ٢٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٧. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٨. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول ببعثة الأمم المتحدة بالسودان، الخرطوم، ١٨ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦.

٢٩. حوار أجراه الكاتب مع آمنة ضرير، نائب الرئيس وزعيمة الجناح الداخلى لمؤتمر البجا، أسمرة، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٠. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣١. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٢. مجموعة نقاش، نادى المعلمين، القضارف، ٢٤–٢٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٣. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٤. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، أسمرة، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٥. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول إريترى، أسمرة، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦؛ حوار مع رئيس جبهة الشرق، موسى محمد أحمد، أسمرة، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

٣٦. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول إريترى، الخرطوم، ١٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦؛ حوار مع مسؤول بجبهة الشرق، القضارف، ٢٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٧. مجموعة نقاش، نادى البجا، بورسودان، ٣٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٨. حوار أجراه الكاتب مع أحد قادة جبهة الشرق، أسمرة، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦

٣٩. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، أسمرة، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦د

٤٠. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بالحكومة الاريترية، الخرطوم، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦

٤١. حوار أجراه الكاتب مع مسؤول بجبهة الشرق، أسمرة، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦

مطبوعات مشروع «تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى»

١. تهديدات مستمرة: شيوع حالة من انعدام الأمن الإنساني فى ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ اتفاق السلام الشامل، سبتمبر ٢٠٠٦.

٢. الجماعات المسلحة فى السودان: قوات دفاع جنوب السودان فى اعقاب اعلان جوبا، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٦.

٣. دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلى: التجارب والتداعيات الأخيرة رقم ٣ (ط٢) نوفمبر ٢٠٠٦ – فبراير ٢٠٠٧.

٤. لاجوار ولا تعهدات: أخطار الآمال الأخيرة الممنوحة للبلوماسيين بالنسبة إلى دارفور، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٥. اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة فى جمهورية أفريقيا الوسطى، يناير ٢٠٠٧.

أوراق عمل السودان

١. قوات دفاع جنوب السودان عشية اعلان جوبا. بقلم جون يونج.

٢. العنف واستهداف الضحايا فى جنوب السودان: ولاية البحيرات فى فترة مابعد اتفاق السلام الشامل. بقلم ريتشارد جارفيلد.

٣. جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش. بقلم جون يونج.

أوراق المناسبات الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000

2 Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine
Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July
2001

4 Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with
NISAT), January 2002

5 Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002

7 Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003

10 Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the
Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003

12 Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane
and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 28-0076-8288- (first printed as
Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane
and Stina Torjesen, February 2004)
Marks A Border in Name Only: Arms Trafficking and Armed Groups at the DRC-Sudan Border 41
13 Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast
Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 21-0057-8288-
14 Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for
Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah,
October 2005, updated, ISBN 20-0066-8288-
15 Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural
South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert
Muggah, June 2005, ISBN 24-0064-8288-
16 Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in
Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005,
ISBN 22-0065-8288-
17 Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and
Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil
MacFarlane, November 2005, ISBN 29-0067-8288-
18 Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by
David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006,
ISBN 25-0069-8288-
19 A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by
Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN
27-0071-8288-

مسح الأسلحة الصغيرة «تقارير خاصة»

Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons
in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and copublished by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 23-0056-8288-

5 Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 28-0062-8288-

6 La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,
by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 23-0073-8288-

7 Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 26-0080-8288-

سلسلة الكتب الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS

Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005,

ISBN 26-0063-8288-

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la

région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published

with GRIP, March 2006, ISBN 29-023-87291-

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger

Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006,

ISBN 25-0072-8288-

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah,

co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-0-789-84277